الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية — ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية — فـــرع: علوم سياسية

رقم: ..... — تخصص: إدارة محلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبة: خيرة بلي

تحت عنوان:

تأثير الشركات متعددة الجنسيات في صنع قرار السياسة الخارجية

(دراسة حالة للولايات المتحدة الامريكية)

لجنة المناقشة:

.....	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
اسماعيـــــل زروقـــة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
.....	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محضر تقييم مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر علوم سياسية
(2021/2020)

بناء على القرار رقم 055 المؤرخ في 21 جانفي 2021. المحدد للأحكام الاستثنائية المرخص بها في مجال التنظيم والتسيير البيداغوجي والتقييم وانتقال الطلبة في ظل فترة كوفيد 19 بعنوان السنة الجامعية 2021/2020 تم تقييم مذكرة تخرج

بعنوان: تأثير الشركات متعددة الجنسيات في صنع قرار السياسة الخارجية - حالة الولايات المتحدة الأمريكية -

تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطالب : حنيرة ولي

تحت اشراف الأستاذ: إسماعيل زروقة

ولجنة التقييم المكونة من:

الصفة	الاسم واللقب	العلامة	الامضاء
المشرف	د/ اسماعيل زروقة	18	
الممتحن1	أ.د/ بوعيسي حسام الدين	18	
الممتحن2	د/ سالم الحسين	18	

وبعد التقييم تم منح الطالب (ة) العلامة التالية 18

مع تسجيل الملاحظات التالية :

أ. طيابة ساعد

رئيس القسم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
رقم: .....

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
فـــرع: علوم سياسية
تخصص: إدارة محلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبة: خيرة بلي

تحت عنوان:

تأثير الشركات متعددة الجنسيات في صنع قرار السياسة الخارجية

(دراسة حالة للولايات المتحدة الامريكية)

لجنة المناقشة:

.....	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
اسماعيـــــل زروقـــة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
.....	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون "

إلهي لا يطيب الليل الا بشكرك و لا يطيب النهار الا بطاعتك .. و لا تطيب اللحظات الا بذكرك .. و لا تطيب الآخرة الا بعفوك ..

و لا تطيب الجنة الا برؤيتك

و الصلاة و السلام على من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة

نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى من كللهم الله بالهيبة و الوقار الى من علماني العطاء بدون انتظار الى

الوالدين الكريمين

الى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة الى رياحين

الحياة الى الإخوة والاخوات

إلى فلذات الكبد

الى اخوتي وأخواتي الذين لم تلدهم أمي .. الى الأصدقاء

الى أساتذتنا الافاضل

الى كل من يعرفني

الى كل من يحمل اسمي

أقدم هذا العمل

خيرة

شكر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب

و وفقنا الى انجاز هذا العمل لابد لنا و نحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية

من وقفة نعود بها إلى اعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام

الذين قدموا لنا الكثير باذلين جهودا جبارة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من

جديد لذا نقدم أسمى آيات الشكر و العرفان لأساتذتنا الكرام

و نخص بالتقدير و الشكر الأستاذ الدكتور " **اسماعيل زروقة**"

كما نقدم شكرنا لجميع من قابلناهم في حياتنا

مقدمة

مقدمة:

تعد الشركات متعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبيرا عن السيطرة بأنواعها، لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم، وتنوع نشاطاتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات والمال والمصارف الدولية، بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح، وسعيها لتحويل العالم إلى ساحة اقتصادية واحدة بغية بسط نفوذها، وإحكام سيطرتها على قطاعات الأعمال في العالم خاصة مجال البترول، مستفيدة من منجزات التقدم العلمي والتقني الأمر الذي أدى لتراجع دور الدولة أمام هذه الشركات.

إن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت من المواضيع الهامة لما لها من تأثيرات على دول العالم في مجال التنمية خاصة الدول المتقدمة كأمريكا، التي يتم استغلال ثرواتها الطبيعية والتدخل في شؤونها الداخلية والأضرار ببيئتها ..الخ، وسنبحث في ماهية الشركات المتعددة الجنسيات ومدى تأثير سيطرتها على الدول المستهدفة، لتكن دولة أمريكا انموذجا لذلك.

ومع تزايد الشركات متعددة الجنسيات تتزايد أهمية دراسة تأثير نشاط هذه الشركات على رسم السياسات الخارجية للدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة أنها تشكل الشركات متعددة الجنسيات

محورا لاهتمام كثير من الكتاب ورجال الأعمال والحكومات في الدول النامية والمتقدمة معا.

وعلى ضوء ما سبق، يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ما هو تأثير الشركات متعددة الجنسيات على رسم السياسات الخارجية للدول ؟

وللإجابة على هذه الاشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو دور الشركات متعددة الجنسيات في رسم السياسات الخارجية لدولة أمريكا؟
- ما مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات وما أهم خصائصها واستراتيجياتها؟
- ما المقصود برسم السياسات الخارجية وما أهدافها؟

فرضيات الدراسة:

- للشركات المتعددة الجنسيات تأثير فعال في رسم السياسات الخارجية للدول.
- تعتبر الشركات متعددة الجنسيات كيانات اقتصادية عملاقة لا يستهان بها، ذات امتداد تاريخي حافل بالتطورات، لها أنماط عديدة ومتنوعة، كما تتمتع بإدارة وهيكل تنظيمي متعدد حسب طبيعة الشركة.
- تعتبر السياسات الخارجية مجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص للدولة لتسيير علاقاتها مع دول أخرى أو أطراف دولية أخرى.

أهداف الدراسة:

- الرغبة الشخصية في الاطلاع على الموضوع.
- تأصيل الجوانب النظرية والفكرية للسياسات الخارجية للدول.
- تسليط الضوء على أهداف الشركات المتعددة الجنسيات.
- التعرف على مدى تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على رسم السياسات الخارجية للدول.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية البحث في الدراسة الدقيقة للشركات المتعددة الجنسيات كقطب اقتصادي عالمي وتأثيرها على رسم السياسات الخارجية للدول، خاصة أمريكا كأنموذج لدراستنا الحالية، والتوصل إلى بيان مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في سرعة هيكلة الاقتصاد العالمي الشامل.

دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في الاطلاع على الموضوع.
- التعرف على السياسات الخارجية للدول وأهدافها.
- محاولة تسليط الضوء على رسم السياسات الخارجية لدولة أمريكا.
- التعرف على الشركات المتعددة الجنسيات عن كثب.

منهج الدراسة:

- **الجزء النظري:** للإجابة عن إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات المتبناة من عدمه، اخترنا المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين، مع محاولة تفسير هذه الحقائق وتحليلها للوصول إلى إبداء الاقتراحات بشأن الموقف أو ظاهرة موضوع الدراسة، وذلك بالاعتماد على العديد من الكتب وبعض الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث بغية إبراز اهم المفاهيم الخاصة للشركات المتعددة الجنسيات.
- **الجزء التطبيقي:** تطرقنا من خلاله لدراسة تأثير الشركات متعددة الجنسيات في رسم السياسات الخارجية للدول (أمريكا انموذجا)، وذلك بالاعتماد على أسلوب منهج دراسة حالة بجمع المعلومات والبيانات ذات صلة بالموضوع وتحليها.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: غواطي حمزة، **تأثير استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في الدول النامية دراسة حالة البرازيل**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 / 2012.

يهدف الباحث إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في مدى تأثير الإستراتيجية المنتهجة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا حيث توصل الباحث إلى النتائج التالية:

– تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات نقل التكنولوجيا كوسيلة الإطالة منتجاتها وحتى طرق إنتاجها وهذا أثبتته النظرية دورة حياة المنتج بالتفصيل.

– إن الشركات المتعددة الجنسيات تختار الوسيلة الأنسب التي تتماشى مع استراتيجياتها الرامية إلى الحفاظ على ميزتها التنافسية.

الدراسة الثانية : ريال زوينة، **الشركات متعددة الجنسيات وأثارها الاقتصادية على البلدان النامية دراسة حالة الجزائر من فترة (2000–2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011 – 2012 .

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الباحثة في محاولة إبراز التأثير الاقتصادي ونتائج عمل الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية والجزائر بوجه الخصوص، بغرض مواجهة وتصحيح ما هو سلبي فيها وتعظيم المزايا منها، حيث توصلت إلى جملة من النتائج والتي تمثلت في:

- أظهرت الشركات المتعددة الجنسيات مساهمتها الفعالة في تنمية القدرات الإنتاجية للدولة المضيفة (خاصة البلدان الصناعية الحديثة) أن تساهم بشكل كبير في نقل التكنولوجيا والمهارات الإنتاجية ورؤوس الأموال كما تساهم بشكل فعال في تطوير مجالات الحياة عن طريق خلق أنماط استهلاكية مسايرة للتطور التكنولوجي والتقدم الحضاري.
- أن الشركات البترولية العالمية أثبتت دورها الهام في تطوير قطاع البترول وتنمية القدرات الإنتاجية للدول المنتجة والمصدرة.

الدراسة الثالثة : بعداش بوبكر، **مكانة الشركات المتعددة الجنسيات في التجارة الدولية- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر.

بحيث أوضح الباحث معظم أثر هذه الشركات على الاقتصاد العالمي، كالأثر على التجارة الخارجية الأثر على ميزان المدفوعات، والأثر على النشاطات الاقتصادية والدولية، وتوصل إلى أن مكانة الشركات المتعددة الجنسيات تلعب دورا أساسيا في التجارة الخارجية، وفي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي الأخير أوضح الباحث واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر، وأفاقها المستقبلية، وذلك بإبراز الدور الذي تلعبه هذه الشركات في الاقتصاد الجزائري.

الهيكل العام للدراسة:

تبعا للأهداف المستوحاة ن الدراسة ولمعالجة إشكالية البحث والإجابة عن الأسئلة الفرعية واختبارا للفرضيات، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول أساسية وهي كالآتي:

الفصل الأول: ويتناول الإطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات وذلك بالتطرق إلى مبحثين، خصص الأول لماهية الشركات المتعددة الجنسيات، اما المبحث الثاني فخصص لدراسة أنماط وخصائص وأنواع الشركات المتعددة الجنسيات.

الفصل الثاني: تناول الاطار المفاهيمي للسياسات الخارجية الامريكية وبه ثلاث مباحث، الأول خصص لتعريف السياسات الخارجية الأمريكية والفواعل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية، والثاني خصص لمراحل صنع السياسة الخارجية الامريكية، أما المبحث الثالث فخصص لمؤسسات صنع السياسات الخارجية.

الفصل الثالث: تناول الاطار المفاهيمي لاستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات وبه مبحثين، الأول خاص بالاستراتيجيات السياسية وتناول طبيعة النظام السياسي الامريكي المبني على الحرية، وتقاطع المصالح بين الشركات المتعددة الجنسيات وصانع القرار الأمريكي، أما المبحث الثاني فخصص للاستراتيجيات الاقتصادية، أين تناول دور الشركات المتعددة الجنسيات في تمويل الحملات الانتخابية للمترشحين الجمهوريين والديمقراطيين، وكذا دورها في امتصاص البطالة ورفع الناتج المحلي للاقتصاد الأمريكي.

الفصل الأول

الشركات المتعددة الجنسيات

تمهيد:

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات القوة المحركة للاقتصاد العالمي، حيث شكلت هذه الشركات منذ ظهورها الفعلي في أواخر القرن التاسع عشر منعرجا مما أدى إلى كبت في النشاط الاقتصادي العالمي الذي كان سائد إبان تلك الحقبة من الزمن، أما اليوم فهي تشكل القوة المؤثرة في صنع الإحداث والتحولات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية في العالم وبالتالي أضحت تلك الشركات القوة المتحكمة والمسيطرة على اهم النشاطات الاقتصادية في مختلف أرجاء العالم، وهذه الصفة تعتبر من أبرز سمات هذه الشركات ويرجع السبب في ذلك إلى أن تلك الشركات تعمل وفق نظام اقتصادي مهم وهو تدويل عناصر الانتاج وخاصة العمل، كما أن معظم الدراسات اصبحت تعدها القوة الدافعة الرئيسة لظاهرة العولمة والتي تعد المحدد الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية في أغلب دول العالم.

المبحث الأول: ماهية ومفهوم الشركات متعددة الجنسيات:

المطلب الاول: تعريف الشركات متعدة الجنسيات:

تعددت التعاريف المقدمة للشركات المتعددة الجنسيات، ومن بينها نذكر ما يلي[1]:

يعرف فير ويذر fayerweather الشركات متعددة الجنسيات، على أنها " مجموعة من الشركات التي لديها أنشطة أعمال بشكل مباشر في دولتين أو أكثر" أما ROBOK وسيمونس يعرفان الشركات متعددة الجنسيات، على أنها" مجموعة من الشركات يسيطر عليها مركز رئيسي واحد، وتنتشر عملياتها في أقطار متعددة.

ويرى بيونان Bonin بأنه لا يمكن للشركة أن تكون متعددة الجنسية آلا اذا توافرت على شرطان أساسيان أن يكون لها استيطان في ستة بلدان أجنبية على الاقل وأن فروعها الانتاجية تمثل ما لا يقل عن 20 أصولها الاجمالية.

المطلب الثاني: نشأة الشركات متعددة الجنسيات:

في ما يخص نشأة الشركات متعددة الجنسيات يشير parker الى أن جذورها تمتد الى القرن الرابع عشر، فقد كانت الشركات الهولندية والانجليزية والفرنسية متعددة الجنسيات تسعى الى الحصول على الموارد الطبيعية التي توفرها بلدانها الاصلية غير أن الاشكال الحديثة للشركات متعددة الجنسيات يمكن أن يعود تاريخها الى القرن التاسع عشر (1870-1914) حيث تلك الفترة كان المستثمرون الاوروبيون يقومون بتصدير السلع والخدمات الى جميع أنحاء العالم ولديهم استثمارات في مختلف البلدان.

ففي القرن التاسع عشر كانت الشركات متعددة الجنسيات تبحث عن الموارد من أهم الشركات في تلك الفترة نجد الشركات الانجلو هولندية (Unilever.Royal Duth shell) والشركات البريطانية (iGi Gurtqulds. and lever)، والشركات البلجيكية (Unionminiere.SOL) والشركات الفرنسية (Rhone-pozerMichelin) والشركات الالمانية

[1] Parke Rintrouduction in comparative international accounting.financila times. Prentice Hall London.2000.p45.

(andSiemens Bayer) والشركات الهولندية (nestle) والشركات (الامريكية) harvester . General Singerswing. (Machines Company oil standar) .electric[1].

وفي القرن العشرين تطورت الشركات متعددة الجنسيات وأصبحت وتبحث عن الاسواق، من خلال القرن العشرين دائما بدا التنافس بين الشركات الامريكية والاوروبية، قد نتج عن هذا التنافس تصدر الشركات الامريكية للمرتبة الأولى عالميا الممتدة بين1974الى1997 بدون منازع خاصة في ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. الا بعد هذه الفترة واجهت الشركات الامريكية منافسة من جانب الشركات اليابانية .

وفي السبعينيات من القرن الماضي بلغ عدد الشركات متعددة الجنسيات غير مالية سبعة ألاف شركة وما يزيد عن أربعين الف شركة حتى عام 1995. ولقد تجاوزت المبيعات المحققة من طرف الشركات خارج بلدانها الاصلية مبلغ الصادرات العالمية للسلع والخدمات.[2]

ولقد بلغت اجمالي ايرادات الشركة الامريكية سنة 1997 ما يقارب 178.2مليار دولار أمريكي. وهذا يفوق الناتج المحلي الاجمالي لأغلب البلدان العربية[3]كما أن اجمالي ايرادات أكبر100شركة متعددة الجنسيات من بين أكبر500شركة متعددة الجنسيات في العالم سنة 2000وقد بلغت 6638 مليار دولار أمريكي. وتأتي شركة Exxon Mobil وفي المرتبة الأولى بإيراد قدرب210.48 مليار دولار أمريكي يعتبر ظهور الشركات متعددة الجنسيات احد المظاهر الحديثة لتقدم الكثير من دول العالم مثل كوريا الجنوبية والبرازيل و الأرجنتين وجنوب افريقيا.

وقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات فلمجالات وسيما نقل الكثير من التكنولوجيا و تطوير أساليب الادارة والتدريب وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الكفاءة والانتاجية عن

---

[1] Parker R.op.cit.p47

[2] دريد محمود على. شركات متعددة الجنسيات، ألية التكوين وأساليب النشاط، منشورات الحلبي الحقوقية .2009ص19.

[3] التحول في دول الدولة واعادة اكتشاف الحكومة .مجلة اقتصادية العربية.العدد24.جوان 2002ص108.

طريق رفع المنافسة وفي هذا في الصدد تجدر الاشارة الى ما يقارب كذلك 777 شركة فرعية ساهمت بما نسبته 10 من اجمالي الناتج العالمي، وادارت نحو 33 من الصادرات العالمية وخلقت وظائف لنحو 73 مليون عامل سنة 2006. وضع هذه الشركات استراتيجيات استثمارية تهدف بصفة عامة الى تعظيم الارباح في اطار استراتيجية عولمة الانتاج وتزايد التوجه لعمليات التعاقد الخارجي والا فشور[1]

المبحث الثاني: أنماط وخصائص الشركات المتعددة الجنسيات:

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق العالمية وتزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية- وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية. تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي المعاصر بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتتحدد دوروها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الأول: أنماط الشركات متعددة الجنسيات:

يمكن تصنيف الشركات متعددة الجنسيات حسب التصنيفات التي قدمها DaninG و permuter و vernon يمكن تقسيمها الى ثلاثة أصناف .

أولا: تصنيف الشركات متعددة الجنسيات حسب DaninG يرىDaninG أن هذا النوع من الشركات يمكن تصنيفه لي أربعة أنواع نذكر منها نوعين باختصار.[2]

1- الشركات الصناعية متعددة الجنسيات: هذا النوع من الشركات أكثر الأنواع أهمية حيث يحقق أو يسعى الى تحقيق درجة عالية من التكامل الراسي الخلفي (نحو المواد الخام او مستلزمات الانتاج والتسويق وغيرهما)

[1] محمد السيد، الشركات متعددة الجنسيات وأثارها الاقتصادية السياسية. الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر،2000ص19.

[2] المرجع نفسه،ص23.

2- الشركات التجارية المتعددة الجنسيات: هذا النوع من الشركات أكثر نجد فيه أن الشركة المعنية لها مركز انتاجي واحد حيث تعتمد عليه اعتماد كبيرا أو كليا في التصدير المباشر للأسواق الأجنبية وفي هذا الخصوص يرى lyfigeston و ان هذا النوع من الشركات لا يعتبر شركات متعددة الجنسيات في حالة عدم امتلاك الشركة فروعا لتسويق منتجاتها في الدول أو الأسواق .

3- الشركات المتعددة الملكية: ويظهر هذا النوع من الشركات اذا تعددت جنسيات ملاكها على المستوى الدولي، أو نموا احدى الشركات الوطنية عن طريق اندماجها في شركات أخرى دولية او اندماجها مع بعض الشركات في بعض الدول المضيفة.

ثانيا: أنماط الشركات متعددة الجنسيات حسب" permuter"

قدم "permuter" محاولة لتصنيف أنماط الشركات المتعددة الجنسيات يمكن عرضها في الاتي.[1]

- النمط المركزي وحيد الجنسية: في ظل هذا النمط تكون الشركة وحيدة الجنسية اي وطنية أساسا ولكنها تمتلك فروعا انتاجية في بعض الدول أو الأسواق الأجنبية يتم اتخاذ جميع القرارات الرئيسية في المركز الرئيسي لشركة بالدولة الام.
- النمط اللامركزي: بالمقارنة النمط الاول، نجد انه في هذا النمط توجد درجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف في فروع الشركة بالخارج كما انه من المحتمل ان نقل الدرجة درجة الرقابة الشركة الأم على فروعها في الأسواق الأجنبية كما أن هذا النمط تعدد فيه الجنسيات المالكة لشركة.

[1] دريد محمود علي، المرجع سبق ذكره، ص21

- النمط الجغرافي: يتميز هذا النمط من الشركات المتعددة الجنسيات بالتكامل والانتشار الجغرافي في ممارسة الانشطة والعمليات على مستوى العالم، كما تتميز الشركة بكبر الحجم وتوافر الموارد المالية والبشرية والفنية.

أما من الناحية جوانب الضعف التي تشوب الأنماط السابقة، فنجد الاشارة هنا الى أن النمط المركزي وحيد الجنسية لا تتوافر لديه القدرة على التكيف مع متطلبات البيئة في الدول المضيفة، وبمعنى أخر ان الشركة المتعددة الجنسيات تحاول بالدرجة الأولى فرض معاييرها الثقافية والاقتصادية والسلوكية المعمول بيها بالدول الأم وفي الدول المضيفة دون النظر الى الفروق أو التباين في المتغيرات البيئة وظروفها بين الدولتين.

المطلب الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

تميل الشركات متعددة الجنسيات الى أن تكون احتكارية، حيث تكون فيها الملكية والادارة والانتاج وأنشطة المبيعات ممتدة فوق نطاق سلطة عدة كيانات قومية، وتتألف من مركز رئيسي في دولة ما مع مجموعة من الفروع في الدول الأخرى، والهدف الرئيسي للشركة هو تأمين أقل كلفة الانتاج السلع من أجل الأسواق العالمية، ويمكن تحقيق هذا الهدف بالحصول على أفضل وأكفأ المواقع لمرافق الانتاج أو الحصول على تنازلات ضرائبية من الحكومات المضيفة لهذه الشركات.[1]

وتمتلك الشركات متعددة الجنسيات مجمعا كبيرا من المواهب الادارية، والموجودات المالية والموارد الفنية، وتقوم بإدارة عملياتها العملاقة باستراتيجية عالمية منسقة، وتحاول الشركات شركة lbm.tououta وغيرها.[2]

[1] حميد الجميلي، الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الانتاج الدولي ،مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد(4-1) أبوضبي،2004ص27.

[2] محمود خلف. مدخل الى عالم العلاقات الدولية ، دار زهران عمان، 1997ص176.

وبالإضافة الى ما تقدم تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بسمات عديدة عن بقية الشركات والمؤسسات العاملة في الاقتصاد العالمي تتمثل بالآتي:

أولا: أتساع الرقعة الجغرافية لنشاطاتها: تتجسد أهمية هذه السمة لدى الشركات من متعددة الجنسيات من كونها تسهم في صياغة ورسم الاستراتيجيات على الصعيد العالم، ومن تحديد الكميات والنوعيات التي تنتج عالميا، وفي ذات الوقت تهدف الى تحقيق استراتيجية أمن الامدادات ومن ثم المحافظة على تقييم المستثمرين للشركة الذي قد يتأثر موقفهم نحوها نتيجة توقف بعض منشطها في ميدان الاستكشاف أون الانتاج أو النقل في منطقة ما لسبب أو لأخر، جميع ذلك يدفع بها الى السعي للانتشار في عشرات الدول بحثا عن ميزة نسبية في أي دولة، وأحيانا دون إعطاء الأفضلية لدولة المقر القانوني. [1]

ثانيا: كبر الحجم يعد كبر وضخامة حجم الشركات متعددة الجنسية مقارنة بحجم المشاريع الاقتصادية الأخرى للدول الأم أحد أهم الخصائص المميزة لتلك الشركات، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات الاتية:

الدخل الاجمالي: يعكس هدا المؤشر مدى القوة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه المؤسسات والتي جعلها تؤثر في العديد من القرارات التي تتخذ بشأن الاقتصاد العالمي في أروقة العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية.

حجم المبيعات: يعتبر حجم المبيعات السنوية للشركات المتعددة الجنسيات من أهم المؤشرات المعبرة عن ضخامة هذه الشركات، حيث أزداد حجم مبيعات الشركات المتعددة الجنسيات من 5503 مليار دولار في عام 1990الى 13564 مليار دولار في عام 1999 والى 18500 مليار دولار في عام2001. كما بلغت قيمة المبيعات لأكبر مائة شركة

[1] المرجع نفسه،1997ص28.

متعددة الجنسيات 2509 مليار دولار ممثلة مانسبته16مائة من اجمال مبيعات كل شبكة الشركات المنتسبة في الاقتصاد العالمي عام 2000 والبالغة 15680 مليار دولار.[1]

وهيمنت الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الصناعة وتحديدا صناعة السيارات في مجال المبيعات وتتقدمها شركة جنرال موتور بحجم من المبيعات يقدر في 176.6مليار دولار، وشركة فورد موتور بـ162 مليار دولار، ثم شركات صناعة النفط، وتعد شركة أكسون موبيل الرائدة في حجم المبيعات في عام 1999، حيث بلغت مبيعاتها أكثر من160 مليار دولار، وتأتي الشركات العاملة في مجال المعدات الالكترونيات والمعدات الكهربائية بالمرتبة الثالثة، وجاءت في مقدمة هذه الشركات شركة جنرال الكتريك للإلكترونيات، حيث تجاوزت مبيعاتها 111 مليار دولار.

ثالثا: التفوق والتطور التكنولوجي: تعد الشركات المتعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والادارية والتنظيمية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

إن قوة الشركات متعددة الجنسية تكمن في احكام طوق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة عن طريقها وضعا احتكاريا تستغله الى أبعد الحدود في تحقيق الارباح. ومن الناحية الظاهرية نستطيع القول بأن العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية تكون ضمن اطار نموذج السوق الممثل للاحتكار الثنائي، ويتم تقرير التوازن في هذا السوق بالاعتماد على القوة التساومية للطرفين، لكن هذا النموذج لا يمكن تطبيقه في الظرف القائم بسبب عدم التوازن الكبير القائم لصالح الشركات المتعددة الجنسيات، فاحتكارها هو الذي يمكنها عمليا من استغلال نقل التكنولوجيا على صورة حزم منبع قوتها المالية.[2]

---

[1] دريد محمود علي، النظام القانوني ،الشركات المتعددة الجنسيات، دار الأمارة للنشر والتوزيع،ط2008،1ص37.

[2] مصطفى سلامة حسين، التنظيم الدولي للشركات المتعددة الجنسيات كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، دار النهضة العربية، 1982.ص15.

وفي ميدان الثورة العلمية والتكنولوجية فإن الشركات متعددة الجنسيات لا تهيمن فقط على أحدث المعدات التكنولوجية بل أيضا على أحدث الميادين التي من المؤمل أن تتطور فيها التكنولوجيا عن طريق استثماراتها الهائلة في مناشط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فهذه الشركات تسيطر على أحدث ميادين التقدم التكنولوجي مثل الصناعات الالكترونية والنووية والكيميائية والعسكرية. ومن خلال هيمنة هذه الشركات على هذه الميادين المتقدمة والتكنولوجيا القائدة فيما أحكمت سيطرتها على أغلب الثقافات المناسبة من دول الشمال الغني الى دول الجنوب الفقيرة.

إن السيطرة على عمليات البحث والتطوير تعد من أهم الوسائل التي تدفع الشركات الى السعي للبحث عن الإنجازات العلمية والتكنولوجية، ما ينجم عنها من تقلص التكاليف وزيادة الفاعلية وتطوير المنتجات وزيادة الفرص التجارية وخلق مصادر دخل اضافية بحيث أصبحت المعرفة وليس السلعة، هي المورد الحاسم في مجال التنافسية بين الشركات للسيطرة على الأسواق العالمية.

رابعا: الانتاج المتعدد: سعت الشركات المتعددة الجنسيات حتى الحرب الكونية الثانية الى بلوغ وفورات الحجم، ما ينجم عنه من تخفيض متوسط التكاليف ومن ثم تحقيق الارباح الاقتصادية ، وبسبب المستجدات التكنولوجية وامتلاك الشركات المرونة في الانتاج، أخذت الشركات بالدخول في الاندماجيات العمودية لتضم في أنشطتها مجالات عمل ليس لها علاقة واضحة بتحقيق الأرباح الكبيرة أو المحافظة عليها، وبالتعبير الاقتصادي احلال مفهوم وفورات المجال محل وفورات الحجم، بكلمة أخرى أخذت الشركات تعمد على التنوع الشديد في أنشطتها الاقتصادية لكي تتمكن من تعويض الخسارة المحتملة التي قد تصيب نشاط معين بالربح الذي يحققه نشاط أخر.[1]

[1] دريد محمود علي ، شركات متعددة الجنسيات أليات التكوين وأساليب النشاط ، منشورات الحلبي الحقوقية،2009،ص323-324.

وحتى الربع الاخير من القرن العشرين، فقد كان النوعان الأكثر تميزا من استثمارات الشركات متعددة الجنسيات هما التصنيعية في الاقتصاديات المتقدمة صناعيا لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي oecd واستثمارات الصناعات الاستخراجية، وخاصة استخراج النفط في العالم الأقل تطورا. وفي العقدين الأخرين من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي ازدادت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الخدمات بشكل مطرد. وأخذت تقدم سلع وخدمات متنوعة ما بين وسائل الأعلام والاتصالات والصرفية والتأمين وغيرها من الخدمات المالية والمصرفية.[1]

[1] المرجع سبق ذكره 2009.ص324.

المبحث الثالث: استراتيجيات والنظريات المفسرة لنشأة الشركات المتعددة الجنسيات:

توجد الكثير من الآراء والنظريات التي تناولت هذا الموضوع بالتحليل والدراسة. لذا سنقتصر في دراستنا على عرض ابراز النظريات والأكثر شيوعا. القديمة والحديثة منها والتي اتفق عليها معظم الكتاب والمفكرين الاقتصاديين.

المطلب الأول: استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في تحديد المناطق التي تستثمر فيها حسب أهدافها الاستراتيجية ووضعية المنافسة السوقية وخصائص البلد المضيف للاستثمار، أي دوافع لجوء الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار خارد الدولة الأصلية، فقد فسرها البعض من الاقتصاديين والمفكرين على أنها تعتبر من استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بين هؤلاء نجد شارل ألبرت الذي تحدث عن ثلاثة استراتيجيات من وراء الاستثمار خارج البلد الأصل وهي التي يجب تمييزها وفق ما يلي: [1]

1-الاستلراتيجية المعتمدة لاختراق مختلف مواقع الموارد الطبيعية المتنوعة، ومن ثم فان الاستثمار وفق هذه الاستراتيجية هو الذي يرتكز على قاعدة انتاج واستلال المواد الأولية.

2- الاستراتيجية المعتمدة لغرض اختراق الأسواق التي بموجبها يندفع المستثمر الأجنبي للإنتاج و لتسويق ضمن حدودها.

4- الاستراتيجية الأخيرة التي تتضمن هدف التقليل من التكاليف أين نجد الاستثمار المحقق وفق ذلك يستهدف من ورائه تحقيق كفاءة عالية على جانب تحقيق الميزات بالمقارنة.

بالموازاة يجب التأكد هنا على حقيقة جوهرية تكمن في: أن هناك العديد من لدراسات التي دعمت ما أكده شارل ألبرت، حيث أجريت هذه الأخيرة في هذا السياق وكان من نتائجها أن

[1] C.michalet.la seduction des nations ou comment attirer les invessentissents- ed economica.paris.1999.p.48.

هناك أربعة دوافع أساسية ترتكز عليها استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج والتي يمكن الاشارة اليها بإيجاز.[1]

-**الدافع الأول:** ويكمن في الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية، فهو الدافع الأول الذي يجعل من الشركات متعددة الجنسيات تقرر تفضيل التدويل بدلا من التصدير، وهذا لإطار التحليل أظهر أن القرار أتخذ لصالح الانتاج وفي الخارج بدلا من التصدير، وهذا مرهون عامة بالنقائض المميزة للأسواق المراد اختراقها، فالمؤسسة تندفع لأنشاء فروع الانتاج وفي الخارج وذلك لاستخدام موارد غير موارد غير مصدرة أو لتحويل المواد الأولية واستغلال اليد العاملة الرخيصة...الخ، وبالتالي التقليل قدر الامكان من التكاليف الى جانب السعي للاستفادة مما يتوفر في بعض الدول من مراكز البحث المتطورة والمهارات العالمية والكفاءة بغية تحسين المنتجات وتطويرها لتلبية رغبات واحتياجات المستهلكين وتطلعاتهم، وذلك على المستويات.

-**الدافع الثاني:** فيمكن تجنيب مختلف العوائق والحواجز المحتملة والت قد تعترض بشدة كل من حركات الاستثمار والتجارة ومن بينها الضرائب والرسوم المجحفة على الواردات بغرض الحيلولة دون اغراق السوق، ومن العوائق أيضا البيئة المعادية للاستيراد أو نضام قواعد المنشأ الى جانب العراقيل الجمركية الأخرى.

-**الدافع الثالث:** يتمثل في تحقيق ونيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية، وفي هذا الصدد يجب التأكد من أن هناك شركات على سبيل المثال تختص في صناعات أو ذات الاستخدام الأمثل والقوي للتقنية او ذات التكاليف العالية في البحث والتطوير، حيث يمكن لهذه الأخيرة استغلال ذلك بحكم ما تتمتع به من مزيا تقنية وانتاجية وتسويقية في هذا السوق، وهذا ما يقتضي بضرورة الاستثمار المباشر في الأسواق العالمية.

[1] Fredericque-sachwald.les determinants de la multinats de la mulitnitonalisation economie mondial.cahiers francais n269.p57.

-**الدافع الرابع:** وهو الدافع الأخير فيمكن في اندفاع الشركات بشكل ضروري نحو اتباع أساليب وسياسات الشركات المنافسة ذلك بسبب وجود ما يسمى ب ، احتكار القلة، هذا الأخير وهو عامل من عوامل التدويل، بحيث يدفع بهذه الشركات الى المنافسة الحادة فيما بينها مما يحتم عليها استخدام مختلف الأساليب منها على سبيل الذكر وليس الحصر، القيام بالبحث والتطوير لأجل الابتكار تكثيف الاشهار...الخ، وكل هذا يدخل في نطاق محاولة الاستلاء عل أكبر حصة في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لنشأة الشركات المتعددة الجنسيات:

أولا: النظريات التقليدية: سوف نحاول خلل هذا المطلب التطرق الى أهم النظريات التقليدية والتي تناولت موضوع الشركات المتعددة الجنسيات.

1-نظرية عدم كمال السوق:

1-1 **مفهوم نظرية عدم كمال السوق:** هذه النظرية قد اقترحت من طرف اقتصادي كندي "هيمر. س" سنة19960 هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة الى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الانتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وضيفي أخر لمنظمات الأعمال، أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسية (توافر الموارد المالية، التكنولوجية، المهارات الادارية....الخ) بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو لاستثمار الأجنبي المباشر، أو بمعنى أخر أن ايمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو انتاجيا أو ماليا أو إداريا ...الخ سيمثل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاصة بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة انتاجية أو تسويقية في الدول النامية، كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية

الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسية.[1]

وفي هذا الشأن يرى "هودوينج" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، كما أن السلع/ الخدمات المقدمة (النواتج) وكذلك مدخلات أو عناصر الانتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فانه لا توجد مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسية في مثل هذا النوع من نماذج السوق.

ويتفق في ذلك كلم "باري" وكفيز" حيث يؤكدان على وجود ارتباط وثيق بين كلا من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الشركات متعددة الجنسية، وبين توافر أو امتلاك بعض المزايا النسبية لتلك الشركات بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، فالدافع الى اتجاه الشركات متعددة الجنسية الى الاستثمارات الخارجية هو وجود ميزة تستطيع الاستفادة منها.[2]

مما سبق يمكن القول أن تدفق لاستثمار الأجنبي المباشر–حسب نظرية عدم كمال السوق– الى الدول المضيفة يعتمد على وجود عامل الاقل من العوامل التالية: [3]

–حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركات متعددة الجنسية بالمقارنة بالشركات الوطنية(أو الأجنبية الأخرى) بالدول المضيفة.

– كبر حجم الشركات متعددة الجنسية وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفرات الحجم.

– تفوق الشركات متعددة الجنسية تكنولوجيا.

---

[1] Josettte peyrard.gestion finqnciere intenationqle.5e ed.vuibert.parise.1992.p190.

[2] بو قحف عبد السلام. اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي .مرجع سبق ذطره.ص393.

[3] علي محمد بنمر المزروعي. دور الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التنمية الاقتصادية في العالم النامي مع الاشارة الى دولة الامارات العربية المتحدة. رسالة ماجستير في الاقتصاد. كلية التجارة. جامعة عين شمس.200.ص30.

1-2- الانتقادات الموجهة للنظرية: بخصوص الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق يرى "ربوك" و" سيمونس" أن : افتراض ادراك ووعي الشركات متعددة الجنسية لجميع فرص وقيود الاستثمار لجميع دول العالم: ويعتبر هذا الافتراض غير واقعي من الناحية العلمية.[1]

إن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيل الشركات متعددة الجنسية للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الانتاجية كوسيلة الاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق ..الخ.

2- نظرية الحمائية: لقد ظهرة كنتيجة حتمية لتصويب الخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق حيث أجهضت الاقتراض القائل بأن نجاح شركات متعددة الجنسيات يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات وشركات الوطنية، وقامت بإقرار أن النجاح يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارية الأنشطة المرتبطة بها، ويعني بنظرية الحماية تلك التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها، ويعني بنظرية تلك الممارسات الوقائية من قبل الشركات الأجنبية لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجال الانتاج، التسويق ، والادارة عموما الى أسواق الدول المضيفة وذلك لطول فترة ممكنة[2]، هذا من جهة وجهة ومن وجهة أخرى حتى تستطيع الشركات الأجنبية كسر حدة الرقابة و الاجراءات الحكومية بالدول المضيقة واجبارها على فتح قنوات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها. وفي هذا الشأن يرى هود وينج بضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بأحد.

[1] علي محمد بنمر المروزي .مرجع سبق ذكرهص32.

[2] فليح حسن خلق. التمويل الدولي. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.عمان.2004.ص18.

الأصول(المعرفة، الخبرة، الاختراعات ....الخ) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة[1]، لكن وبعد أن ظهرت الأن أساليب حديثة لممارسة الحماية، والتي أضحت أكثر فاعلية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، أصبح بإمكانها تحقيق الحماية لاستثمرتها.

وتتمثل هذه الأساليب في النقاط" التي وردت على اتفاقية الجات والتي تمت بعد جولة أرغواي (1993-1986) والخاصة باتفاقية حقوق الملكية الفكرية، تلك الاتفاقية التي تهدف الى حماية حقوق الملكية الفكرية ، وقد التزمت بحقوق التأليف والنشر الواردة في معاهدة برف وحماية برامج الكمبيوتر، وحماية العلامة التجارية ، والدعاية التقنية و الأسرار التجارية، و براءات الاختراع وتنص النظرية على تعديل القنوات بالدول المتقدمة خلال عام وبالدول النامية خلال خمس أعوام والدول أقل نموا احدى عشر عاما[2].

وبتالي يمكن القول أنه لم يعد هناك مبرر لعملية الحماية التي تقوم بها شركات متعددة الجنسيات في الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها. حيث بهذه الاجراءات أصبحت تقلل من الضوابط والسياسات الحكومية للدول المضيفة.

ثانيا: النظريات الحديثة:

1-نظرية دورة حياة المنتج (المنتج الدولي): [3]

نظرية دورة حياة المنتج تم تأسيسها من طرف الاقتصادي الأمريكي "ر. فرنون سنة"1966.

ولاشك أن تناول نظرية دورة حياة المنتج الدولي يمكن أيضا أن يتقدم لنا تفسيرا لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول لنامية بصفة خاصة والدول المتقدمة

[1] عبد السلام اقحف. نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية. مرجع سابق .ص54.

[2] المنور اوسرير وعلى النذير .حوافز الاستثمار الخاص المباشر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد02. جامعة الشلف بدون تاريه .ص114.

[3]

بصفة عامة، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسية من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أباب الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم وبصفة عامة، تنطوي.

2- **نظرية الموقع:** بصفة عامة ينطوي قرار الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بأي شركة متعددة الجنسية على العديد من العوامل ، بعضها دولي أما الأخر فيمثل عوامل على الصعيد المحلي (على مستوى الدولة الأم)، وفي هذا الشأن نجد أن محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الانتاجية أو التسويقية ...الخ الخاصة بالشركات متعددة الجنسية، أو بمعنى أخر تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار هذه الشركات، في الدول المضيفة، أو كما يرى "باري" ان هذه النظرية نم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الانتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الادارة وغيرها، ويضيف "دونينغ" أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الانتاج والتسويق والادارة ...الخ بالإضافة الى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق.

خلاصة الفصل:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات اقتصادية دولية فرضت نفسها على الاقتصاد العالمي و ذلك بامتلاكها فروع عابرة للقارات تعمل تحت سطرتها هذا ما جعلها تحظى باهتمام بالغ من طرف الاقتصاديين، كما أن للشركات متعددة الجنسيات مميزات وخصائص تعبر عن قوة نشاطها وعملها في الوسط الاقتصادي الدولي، ويظهر ذلك من خلال ضخامتها بحيث وصل حجم هذه الشركات أحجام خيالية مما جعلها تنافس أكبر اقتصاديات العالمية من حيث المداخيل و الايرادات، بإضافة الى انتشارها الجغرافي في مختلف الدول والقارات، وهذا راجع الى التنوع في الانتاج والأنشطة، لتأخذ بعين الاعتبار التفوق والتطور العلمي والتكنولوجي لمنتجاتها ومما جعلها تحتكر الأسواق الدولية وتسيطر على أكبر العلامات التجارية.

وربما أن الشركات متعددة الجنسيات لها أهداف تسعى لتحقيقها، وأيضا لضمان استمرارها وقوة نشاطها وضعت وابتكرت هذه الشركات جملة من الاستراتيجيات تعمل بها، وفق خطط تغزو وبها أسواق خارجية وتبحث عن بلدان تستثمر بما أقل تكلفة، وتبحث عن أكبر المحفزات التي تضمن لها اتخاذ القرارات المناسبة في تحقيق استراتيجيتها مستقبلا.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية

تمهيد:

تنطلق الواقعية الجديدة في دراستها للسياسة الخارجية من تأثير النظام الدولي على الدول. ولهذا فإن الواقعية الجديدة تُصنَّف ضمن النظريات التي تتبنى مستوى تحليل تنازلي أي أنها تنظر لسلوك الدول من منظور النظام الدولي كمفتاح لفهم سلوك الدول.

ووفقا لهذه المقاربة، فإن الحوافز والقيود، أو معايير السلوك هي خارجة عن نتاج التفاعل في النسق الدولي، حيث أن موقع الدولة في النظام الدولي هو الذي يحدد سلوكها، ولهذا فإن الواقعية الجديدة في تفسيرها لسلوك الدول تعتمد على موقعها النسبي في النظام الدولي كمتغير تفسيري لسلوكها حيث يتم تحديد هذا الموقع من خلال الموارد المتاحة للدولة التي تسمح لها بفرض مصالحها في تَعامُلِها مع الجِّهات الفاعلة الأخرى، فكلما امتلكت الدول قدرات أكبر كلما سمح لها هذا بتحقيق أهدافها. ورغم تركيز الواقعيين الجدد على العاملين الاقتصادي والعسكري، فإنهم لا يُغْفِلُون دور العوامل الأخرى. وفي هذا الإطار حدد والتز سبعة محددات لقوة الدولة: حجم السكان والمساحة، الموارد الطبيعية، القدرات الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي والكفاءة.

المبحث الاول: ماهية ومفهومك السياسة الخارجية:

المطلب الاول: تعريف السياسة الخارجية:

اختلف الكثير من المفكرين في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق، وذالك لاختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه لها، ويمكن عرض بعض تعريفاتها في ثلاث اتجاهات.

الاتجاه الأول: يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج:

من أهم رواد هذا الاتجاه، الدكتور "محمد السيد سليم" إذ عرف السياسة الخارجية بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.[1]

يعقب الدكتور احمد النعيمي على هذا التعريف على انه تعريف دقيق ، ينطوي على الأبعاد التالية: الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية.[2]

هذه الخصائص بالفعل تميز السياسة الخارجية، إلا أن هذا التعريف حدد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطر ومحدد الأهداف وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية، وهو ما قد يشيب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية لأنها ليست فقط مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة وإنما هي كذالك مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار في الدولة وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية.

كما يؤخذ على تعريف الدكتور "محمد السيد سليم" عدم تحديده لطبيعة الوحدة الدولية التي قصدها في تعريفه، فالوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة فقد تكون دول أو منظمات دولية ...الخ.

---

[1] أحمد النعيمي ،**السياسة الخارجية** ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص23.

[2] نفسه، ص23.

الاتجاه الثاني: يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار:

من أهم رواد هذا الاتجاه "تشارلز هيرمان" الذي عرف السياسة الخارجية بقوله "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية ."[1]

كما يعرف "مازن الرمضاني "السياسة الخارجية بأنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار."[2]

ويؤيدهما في هذا الطرح المفكر "ريتشارد سنايدر" باهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي لصانع القرار، فيرى"أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسمين، ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها .وان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة."[3]

لقد انطلقت هذه التعريفات من الدمج بين السياسة الخارجية وسلوكيات صانع القرار فحصروا السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه و في هذه الحال لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار. فالسياسة الخارجية اشمل من عملية صنع القرار واشمل كذالك من أن تكون مجرد سلوك لصانع القرار. إلا أن سلوك صانع القرار يمكن أن يساهم في توجيه السياسة الخارجية. لكن السياسة الخارجية هي نشاط موجه للبيئة الخارجية هي في هذه الحال تتميز عن سلوك صانع القرار.

إذا يمكن القول أن سلوك صانع القرار هو بداية العمل في السياسة الخارجية و أن النشاط وتحقيق الأهداف هما جوهر السياسة الخارجية.

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، 1997، ط2، ص07.

[2] نفسه، ص37.

[3] أحمد النعيمي ،مرجع سابق،ص20.

الاتجاه الثالث: يعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط:

انطلاقا من حصر الاتجاه السابق السياسة الخارجية في سلوك صانعي القرار، رأى اتجاه ثالث أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطبق فقط على سلوكيات صانعي القرار في الدولة وإنما تنصرف إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول.

وفي هذا الإطار قدم "حامد ربيع" تعريفا للسياسة الخارجية على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية.[1]

كما عرف " موديلسكي" السياسة الخارجية في نفس اتجاه حامد ربيع حيث قال : السياسة الخارجية هي : "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامة طبقا للبيئة الدولية وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة : المدخلات و المخرجات.[2]

ويعرفها كذالك "مارسيل ميرل" بأنها "ذالك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية ، مشاكل تطرح ما وراء الحدود.[3]

إن هذه التعريفات طابقت السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمت أنشطتها. إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى ، فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم .كما أن السياسة الخارجية لدول ليست موجهة فقط للدول فقط و إنما هي موجهة لجميع فواعل النسق الدولي.

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص36.

[2] محمد السيد سليم، المرجع السابق ،ص37.

[3] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية** ، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ط3 ، ص15.

بالإضافة إلى ذلك فالسياسة الخارجية ليست دوما عبارة عن نشاط. فالدول التي تنتهج سياسة الحياد أو الجمود والانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط تجاه تلك البيئة، وهذا ما يؤكد أن السياسة الخارجية ليست دائما تعبر عن نشاط تقوم به الدولة.

تعريف إجرائي:

من خلال التدقيق في التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية، يمكن تقديم تعريفا شاملا لها، على أنها: مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف ، و التي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية. كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية:

تقوم السياسة الخارجيّة على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدراك مصادر القوّة، وتبيان الأهداف التّي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية، وعليه ترتبط السياسة الخارجيّة بحجم الإمكانيات الذاتيّة وحجم الطموح السياسي، إلى جانب تأثر عوامل البيئة الخارجيّة من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح. وتُعبّر السياسة الخارجيّة عن مجمل توجهات الدولة تجاه الدول والفواعل الأخرى، إذ يمكن أن نلمس أدوار أي دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وآرائها في السياسة العالميّة، وما يجري من أحداث وتطورات في العالم ، وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها وسط كم من الأحداث المتضاربة في خضم التفاعلات الإقليمية والدولية، التي من الصعب على أي دولة النأي بنفسها أمامها في الكثير من القضايا والمواقف[1].

ولعلّ تحديد مفهوم السياسة الخارجيّة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أمرٌ في غاية الصعوبة، وذلك لما تتميز به من ناحية المساحة الجغرافية الكبيرة نسبياً وكذلك من حيث

[1] https://political-encyclopedia.org/dictionary, 25-05-2021, 23:33.

المتغيرات السياسية والاجتماعية التي رافقت نشوء الولايات المتحدة منذ استقلالها عن المملكة المتحدة في 1783 حتى يومنا هذا، وما يزيد في صعوبة تحديد الإطار العام للسياسة الخارجية الأمريكية؛ هو حجم تأثيرها وفاعليتها على الساحة الدولية وكذلك مكانتها في سلم القوى الدولية[1].

على هذا وللوصول إلى تصور شامل بخصوص السياسة الخارجية الأمريكية، لابدّ لنا من التطرق للمسار التاريخيّ والعوامل المتعددة التي رافقت نشوء الولايات المتحدة قبل أن نبدأ برصد أهم السلوكيّات التي نستطيع من خلالها رسم نقاط أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية[2].

لمحة تاريخية:

في عام 1775 كانت الولايات المتحدة راضخةً تحت الاستعمار البريطاني ذو الطابع الاستبدادي الملكيّ المتركز في السواحل الجنوبية لأمريكا الشمالية، وهو ما دفع تلك الولايات للانتفاض والثورة ضد هذا الاستعمار، حتى أعلنت استقلالها في الرابع من تموز 1776 بقيادة جورج واشنطن.

بعد ثمان سنوات، وبمساعدة فرنسا وإسبانيا وهولندا ، هُزمت القوات البريطانية وتم إبرام معاهدة اعترفت فيها بريطانيا باستقلال الولايات الشمالية عام 1783، وتم وضع أول دستور أمريكي في عام 1787، الذي أصبح نافذاً عام 1789 وعُينَ جورج واشنطن كأول رئيس للولايات المتحدة[3].

بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية واعتراف القوى الكبرى بها، كان لابدّ لهذه الدولة أن تتبنى سياسات خارجية محددة وخصوصاً تجاه القضايا والملفات المثارة في بيئتها

---

[1] نفس المرجع.

[2] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين، الطبعة الأولى. دار الأمين للطباعة و النشر والتوزيع، مصر، 2002، ص132.

[3] نفسه، 133.

المحيطة، فتبنت الولايات المتحدة منذ ذلك الحين مجموعة من التوجهات العامة عبر عدّة مراحل واكبت تطورها، و كانت لكل مرحلة من هذه المراحل ميزتها وأثرها في بناء السياسة الخارجيّة الأمريكية، وللتبسيط والإيجاز سنقسم المراحل إلى أربع مراحل وهي:

1.مرحلة العزلة:

اتسمت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بالانعزالية في الفترة الممتدة من الإستقلال حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

فقد خَلُصَ القادة الأمريكيون بعد الاستقلال إلى ضرورة مفادها وجوب بناء دولة قوية قادرة على حماية استقلالها ودرء الأخطار الخارجية عنها، واعتقد الساسة الأمريكيون أنّ هذا لا يتمّ إلا عبر البناء الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي الموجّه نحو الداخل، والنأي بالنفس عن كل الملفات والمشاكل الخارجية.

وهذا ما يفسر عزوف الولايات المتحدة عن الارتباط السياسي بالدول الأوربية، التي تشهد نزاعات ومشكلات فيما بينها في تلك الحقبة خوفاً من انتقال آثارها إلى الداخل الأمريكي.

لقد ظهر الاتجاه الانعزالي للولايات المتحدة مع وصول الرئيس جورج واشنطن إلى الحكم لبناء القوة الداخلية والحفاظ على الاستقلال، وتكرّس هذا بشكلٍ أكبر مع وصول الرئيس الثاني للولايات المتحدة جيمس مونرو صاحب شعار "أمريكا للأمريكيين."

تمكنت الولايات المتحدة في هذه الفترة بناء استقرار داخلي وقاعدة إقتصادية لا بأس بها، والتي ستشكل أحد المرتكزات الأساسية للتوجّه نحو الانفتاح على العالم الخارجي[1].

2.مرحلة الخروج من العزلة:

نظرت الولايات المتحدة في بادئ الأمر إلى الحرب العالمية الأولى على أنها حرباً أوربية لا شأن ولا مصلحةً لها فيها، وهذا ما كفل لها ميزة التعامل مع كل الأطراف

[1] جوزيف ناي، **المنازعات الدولية :مقدمة للنظرية و التاريخ**، ترجمة: أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، الطبعة الأولى. الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة ، 1997، ص93.

وخصوصاً من الناحية الاقتصادية التي كونت قاعدة أمريكية ثابتة إلى جانب الاستقرار الداخلي مقابل هشاشة القاعدة الاقتصادية الأوربية، وهذا بالضبط ما كون حافزاً عند الساسة الأمريكيين للتوجه نحو الانفتاح للخارج مابين الحربين.

وفي عام 1916 اقترح الرئيس ويلسون آنذاك وساطة أمريكية لحل الخلافات الأوربية تحت شعار سلام بدون نصر، وإعتُبِر هذا أول مؤشر على نية الولايات المتحدة بالانفتاح على الخارج، وفعلاً دخلت الولايات المتحدة الحرب في 1917 إلى جانب دول الوفاق، حيث شكل هذا التغير في السياسة الأمريكية سبباً رئيسياً لهزيمة دول المحور وبروز الدور الأمريكي على الساحة الخارجية.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وبروز نجم الولايات المتحدة، أعلن الرئيس ويلسن المبادئ الأربعة عشر الشهيرة، التي تناولت مواضيع حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية وحرية التجارة وفكرة إنشاء تنظيم دوليّ. وعلى هذا النحو خرجت الولايات المتحدة الأمريكية بذكاءٍ من عزلتها التي استمرت منذ استقلالها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، محققةً حجم سياسي من خلال دورها في إنهاء الحرب وحجم إقتصادي من خلال التقليل من الآثار السلبية للأزمة الإقتصادية التي عصفت بالعالم بعد الحرب[1].

3.مرحلة السعي نحو الهيمنة العالمية:

على غرار السلوك الذي اتبعته الولايات المتحدة فترة الحرب العالمية الأولى، فإنها نأت بنفسها إلى حدٍ كبير في خضم الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتدخّل في الحرب بشكل مباشر و لم تبادر بأيّ سلوكٍ عسكريٍّ تجاه أي طرف رغم استعدادها للحرب، إلى أن جاءت حادثة "بيرل هاربر" التي ضمنت للولايات المتحدة تأييد الرأي العام الأمريكي للدخول في الحرب، ليتوسع الرد على اليابان بعد ذلك إلى مستوى تحويل دفة الحرب لصالح بريطانيا و الدول المتحالفة.

[1] د. خالد المصري ، محاضرات في السياسة الخارجية ، الأكاديمية السورية الدولية.

وكما هو الحال في المرة الأولى ، فإنّ الولايات المتحدة خرجت بوزن دولي وإقتصادي هام جعل منها دولة متأهلة لتوسيع سياستها الخارجية والانتقال من العزلة إلى الانفتاح، لكن وبذات الوقت برز نجم الاتحاد السوفيتي كقاعدة للإشتراكية العالمية مقابل القاعدة الرأسمالية الأمريكية، ما شكل بنية جديدة للنظام الدولي الذي انتقل من التعددية القطبية إلى القطبية الثنائية.

تسببت المصالح المتضاربة وبروز الدولتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) كقوى عظمى وحيدة ومتنافسة على قيادة العالم، بنشوء ما اصطلح عليه بمرحلة الحرب الباردة التي استمرت حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في تسعينات القرن الماضي، في تلك الفترة انفتحت الولايات المتحدة على العالم بشكل كبيير، حيث رافق هذا الانفتاح وجود مجموعة من المصالح المتشعبة للسياسة الخارجية الأمريكية على رأسها إحتواء المدّ الشيوعيّ والسعيّ للهيمنة العالمية.

لقد تجلّت سياسات الولايات المتحدة الرامية إلى الهيمنة العالمية بشكلٍ واضح مع وصول الرئيس هاري ترومان إلى السلطة من خلال التغييرات التي اتخذها في السياسة الخارجية الأمريكية التي تناولت فكرة الحاجة إلى حماية جميع الأحرار في العالم، وهو التفسير الأيديولوجي للمساعدات الأمريكية التي عُرفت بمبدأ ترومان والتي بدأت بتقديم المساعدات لتركيا واليونان عام 1947.

فيما بعد وإضافة إلى مبادئ ترومان فقد نتج ما اصطلح عليه بسياسة الاحتواء التي سعت للوقوف في وجه المد الشيوعي، وقد تجلت بشكلٍ واضح من خلال خطة مارشال لإعادة بناء القارة الأوربية والمساعدة في إعمار ما دمرته الحرب والتي توجهت بحقيقتها إلى فرض النفوذ الأمريكي على أوربا الغربية وجعلها مناطق نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية[1].

[1] نفسه.

4. مرحلة الهيمنة على العالم وأحداث الحادي عشر من سبتمبر :

مع انهيار المعسكر الشرقي بدأت معالم الإنفراد في السيطرة على العالم وفرض النموذج الأمريكي ، فكان لابدّ لأمريكا أن تؤكد للعالم أنها الدولة الأعظم المهيمنة على الشؤون الدوليّة ، وبالتالي تم فتح مرحلة جديدة من الإستراتيجية الأمريكية بإعلان الرئيس جورج بوش الأب عن قيام النظام العالمي الجديد الذي يخلو من الإرهاب ويسعى للعدالة والمزيد من الأمن، ويتيح لأمم العالم شرقه وغربه وشماله وجنوبه أن تزدهر وتعيش معاً بانسجام، وتكرس هذا أكثر مع قدوم كلينتون ، الذي بنا سياسته فيما يُعرف بإستراتيجية "الالتزام والتوسع" على أعمدة ثلاث هي الحفاظ على الهيمنة الحربية الأمريكية في العالم ، وتحقيق الرخاء الإقتصادي وتعزيز وترويج ديمقراطيات السوق الحرّة في العالم.

وفي عام 2001 شَّكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بداية مرحلةٍ جديدةٍ في تاريخ العلاقات الدوليّة، إذ أنها حملت إلى الولايات المتحدة واحدة من أسوأ الأحداث في تاريخها منذ حادثة بيرل هاربر، فقد تلقَّت الولايات المتحدة ضربة استهدفت أبرز رموزها الإقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، وبالتالي وضعتها أمام مرحلة صعبة كدولة عظمى ومُهيْمنة على النظام العالمي ، ونتيجةً لذلك أعلنت الولايات المتحدة الحرب بكل الوسائل المتاحة على ما وصفته بالإرهاب العالمي وعلى كل من له صله أو علاقة به أو بأفكاره[1].

وعلى هذا قامت السياسة الخارجيّة الأمريكية زمن بوش الابن على أربعة مبادئ رئيسية هي:

1. استثنائية القوة العسكرية الأمريكية
2. الحرب الإستباقية
3. نشر الأفكار الديمقراطية

[1] مصطفى صايج، السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000 – 2008، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية. جامعة الجزائر 2007،2006.

4. استخدام القوة، وذلك لمجابهة أربعة أخطار تمثّلت؛ بالإرهاب العالمي والدول المارقة والدول الفاشلة وأسلحة الدمار الشامل.

عند دراسة السياسة الخارجيّة الأمريكية نرى مجموعة من المبادئ الأساسية التي لازمتها منذ الاستقلال ووجهت سلوكها الخارجي إلى يومنا هذا. إلا أنّ دراسة تطور السياسة الخارجية الأمريكية ما بين الفترات السابقة تكشف بوجود فترات متقطعة يمكن وصفها بالبراجماتية، أو بمرحلة استعادة القوة يكون فيها لشخصية الرئيس والجوانب النفسية عموماً لمستها الخاصة في هذا المجال، فنراهم في هذه الفترة يكرّسون معظم اهتماماتهم حول قضايا الإقتصاد والأمن الداخليَين أكبر مما يكرسونه لقضايا الأمن الدوليّة، فيرون أنّ الإهتمام بالسياسة الخارجية يكون في إطار خدمة المصالح والمتطلّبات الداخلية، و يتجلى هذا بشكلٍ أكبر عند الساسة الديمقراطيين.

ولعل أبرز مثال على ذلك ، هي سياسة كلاً من الرئيسيَن ؛بيل كلينتون و باراك أوباما حينما وجه كلاً منهما من خلال أسلوبه الميّال للحلول الوسط التي تنال رضا معظم الأطراف، معتمدين على المفاوضات، والاتفاقيات الدولية وميلهم نحو العمل المشترك تحت المظلة الدولية ورعاية المؤسسات الدولية المشتركة كالأمم المتحدة وحلف الناتو.

فعامل شخصية الرئيس ذو دور هام في التأثير على السياسة الخارجية خصوصاً إذا ما اقترن ذلك مع سلطات واسعة يخوّل بها الرئيس في ميدان السياسة الخارجية، فيلعب نمط شخصيته المركّبة من مجموعة من الحاجات المميّزة كالحاجة إلى الإنجاز، الحاجة إلى القوة والسيطرة.... دوراً هاماً في تحديد سلوك الأفراد وبالتالي سلوك صنّاع القرار الخارجي للدول[1].

[1] نفسه.

المبحث الثاني: الفواعل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية:

هناك العديد من الفواعل والعوامل التي تؤثر في تنفيد السياسة الخارجية، وهذه العوامل قد تكون داخلية أو خارجية لها تأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرار ورسم السياسة الخارجية لدولة ما.

المطلب الأول: العوامل الداخلية:

أ- **العوامل الفردية:** هي العوامل المرتبطة بصناع القرار، سواء كانت عبارة عن قيود تحد من دور صانع القرار في صنع السياسة الخارجية، أو عبارة عن حوافز تساعده على اتخاذ قرارات أكثر عقلانية، ويمكن إجمال أهم المواقف التي يتعرض لها صانع القرار والتي تأثر على شخصيته فيما يلي:

1- كلما ازداد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، ازداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية.[1]

2- كلما اشتدت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار، ازداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية، خاصة الرئيس أو القائد صاحب الشخصية الكاريزمية **كنهرو** في الهند أو **جمال عبد الناصر** في مصر سابقا.

3- كلما ارتفع مستوى هيكل صنع القرار، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، وهذا مرتبط بالدور فكلما كان صانع القرار في مستوى أعلى وظيفيا أو تنظيميا كلما زادت العوامل الشخصية في البروز.

1- كلما اتسمت المواقف بالغموض وعدم التوقع ووجود معلومات متناقضة، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.

2- كلما أصبحت المعلومات شديدة الوفرة أو الندرة، ازداد أثر العوامل الشخصية على صنع السياسة الخارجية.

1- لويد جنسن ، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن احمد مفتي ومحمد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989، ص 17-18.

3- كلما تعلقت القضية بالبقاء الوطني، تقلص دور العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية حيث يتقبل القائد أو صانع القرار النصح من المحيطين به أو المساهمين في صنع السياسة الخارجية.

ب- العوامل المجتمعية: هي الخصائص المجتمعية التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية و هي كالآتي:

1-الشخصية الوطنية: وهو وجود نمط معين يشترك فيه أغلبية السكان في دولة معينة، وقد يكون داخل دولة واحدة ، اثنان أو ثلاثة أنماط من الشخصيات الوطنية، إلا أن السائد هو وجود نمط واحد، ويكون هذا من خلال التنشئة الاجتماعية التي تتبلور من خلالها شخصية وطنية محددة ناتجة عن سلوك معين موجود في المجتمع، فمثلا حلل الباحثون أن الألمان غير النازيين لم تكن أسرهم خاضعة للنمط التسلطي التقليدي للأسر الألمانية وبالتالي لم يكن لهم سلوك عدواني.

كما أن الدولة تتحكم في نظم التعليم، فالقيم الوطنية تتخلل المواد المقدمة للطلاب حتى في مواد كالرياضيات والعلوم التي لا يتوقع المرء أن يجد فيها اهتماما بالقيم، لأن هذه التنشئة أو السلوك المتبع في دولة ما، هو الذي يبرز فيها سمات الشخصية الوطنية سواء كانت عدوانية، محبطة أو خاضعة ... الخ

2- القومية: و هي الإحساس النفسي بالانتماء إلى عصب معين أو إلى جنس أو جماعة معينة و لها أثرا إيجابيي و آخر سلبيي على السياسات الداخلية و الخارجية ، فهي ممكن أن تساهم في توحيد الشعوب، كما أن الانحياز إلى قومية معينة في دولة فيها مجموعة من القوميات أو متعددة القوميات ، قد تؤدي إلى تفرقة الجماعة بدلا من توحيدها ،و عليه فالكثير من القادة حاولوا جعل القومية قوة في السياسة الدولية، بحيث يتم استغلالها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وهي سلاح لدى القادة الديكتاتوريين لحشد التأييد الشعبي[1] .

3- التركيبة الاجتماعية: وهي الخاصة بالفوارق بين أفراد المجتمع في الثقافة والإيديولوجية والجوانب الاقتصادية وفي الأدوار، ومنه يصبح القادة مصريين في بعض الأحيان

[1]- المرجع السابق، ص66.

إلى تحويل أنظار شعوبهم إلى المسائل الخارجية كي يتم توحيد تصوراتهم وإراداتهم، كما قد يؤدي هذا الاختلاف في التركيبة المجتمعية إلى وجود صراعات داخلية تؤثر على صنع سياسة خارجية فعالة لصالح الدولة.

4- الإيديولوجية: هي الأفكار السائدة في المجتمع والتي يشترك فيها أغلب أفراد المجتمع في دولة معينة وهي مجموعة أفكار مترابطة منطقيا لتصبح فلسفة دولة معينة ومنهج حياة.

وتتخطى الإيديولوجيات في الغالب الحدود الوطنية للدول، وتنتشر إما عن طريق الدعاية لها أو القوة ومع هذا الانتشار تتكيف الإيديولوجية مع الثقافة والقيم التاريخية لأي مجتمع، فمثلا فسرت الشيوعية بطرق مختلفة في الدول التي اتبعتها، مثل شيوعية الصين أو شيوعية الاتحاد السوفياتي سابقا أو كوبا، فهناك اختلاف في تبين هذه الإيديولوجية.

كما أن الخبرات الجماعية لشعب معين تنتج له مجموعة من التقاليد التاريخية التي تصبح جزءا من النسق العقدي الإيديولوجي، والتي تؤثر فيما بعد على رسم ومسار السياسة الخارجية لتلك الدولة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى فرد قيود على خيارات السياسة الخارجية، لأن صانع القرار يصبح يجد صعوبة بالغة في التصرف بطريقة مخالفة للمعتقدات السائدة لدى شعبه ومجتمعه.

ج- العوامل الاقتصادية: يقاس بدرجة الإنتاج الكلي لدولة معينة كمعدل إنتاج الفرد ومعدل دخل الفرد السنوي، إنتاج السلع الإنتاجية، إنتاج السلع الاستهلاكية، تراكم رأس المال الوطني ومعدل النمو للاقتصاد الوطني لدولة معينة، كل هذه المؤشرات لها دور في رسم السياسة الخارجية فإن كانت هذه المؤشرات ايجابية ستكون السياسة الخارجية لدولة ما في مستواها الأعلى، وإن كانت سلبية ستكون السياسة الخارجية ربما تابعة لنظام معين أي غير مستقلة.

د- عوامل مكونات القوة الوطنية:

1-الموارد الطبيعية: مصدر أساسي في قوة الدولة لأن من تحتوي على موارد هي أفضل من تلك التي تفتقدها، كما أن امتلاك هذه المصادر لا يعني بالضرورة امتلاك القوة خاصة إذا لم تستغل عقلانيا، ويتم توظيفها في السلسلة الاقتصادية بل تعود عليها بالسلب حيث تجلب لها الضعف والاستعمار عوض التأثير والقوة والنفوذ.

2-القاعدة العسكرية: عدد القوات المسلحة ، النفقات الحربية أنظمه الأسلحة، الكفاءة الحربية المركبات الصناعية العسكرية، كلما كانت متطورة كلما أدت إلى صناعة سياسة خارجية مؤثرة والعكس صحيح.

3-الموقع والمساحة: تحدد من حيث المحيط والجوار وهو الذي يحدد مركز قوة الدولة لأن الدول الصغيرة تاريخيا، إذا جاورتها دول كبرى سترغمها على الاحتماء بها أو تصبح عرضة للاستعمار والتبعية، مثل ما قسمت "بولونيا" عدة مرات لأنها مجاورة للنمسا وروسيا وبروسيا، أيضا اتساع الموقع وكبره له دور في قوة الدولة ،كما أن المنافذ البحرية تلعب دور في الجانب العسكري والاقتصادي.

هـ- العوامل الحكومية والتنظيمية: وهي المتعلقة بدوائر صنع القرار هل هي ديمقراطية شعبية – دينية – ديكتاتورية – فردية؟ والمتعلقة كذلك بالجهاز البيروقراطي الإداري ومستوى أفراده ومنظومته القيمية والعلمية.

بالإضافة إلى دور المؤسسة العسكرية في هذا المجال، مدى تدخلها في صنع السياسة الخارجية وبالتالي في صنع القرار في دولة معينة، كما أن للأحزاب السياسية والرأي العام وجماعات المصالح أدوار في صنع السياسة الخارجية عن طريق ممارستهم الضغط على النظام السياسي.[1]

و- العامل التكنولوجي: وهو مدى التقدم العلمي والتكنولوجي ومدى مواكبة الدولة للتطور في شتى العلوم والميادين الاقتصادية والعسكرية والإعلامية وغيرها.

ونتيجة لذلك فإن كل هذه العوامل لها أثر في رسم السياسة الخارجية لأي وحدة سياسة، لأنها مرتبطة بالسياسة الداخلية لها وبكل مقومات القوة الوطنية.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية:

وهو المحيط الخارجي للدولة أو للفواعل الدولية، وهي تتمثل في شكل النظام الدولي والسياسة الدولية والأحداث الجارية في النظام الدولي، كما يشمل كذلك توزيع القوة فيه، وعلى

[1]- ناصيف يوسف حتى ، مرجع سابق، ص 193.

هذا فإن الدولة تسعى إما لفرض سياستها الخارجية وفلسفتها أو تتكيف مع الظرف الدولية أو تكون تابعة لسياسة القوى الكبرى في النظام الدولي.

وعليه نلاحظ أنه حتى القوى الكبرى، عند رسم سياستها الخارجية تقوم بعدة تنازلات فيبعض الأحيان سواء مع القوى المماثلة لقوتها، أو بعض القوى المتوسطة وهذا للتكيف مع البيئة الخارجية المليئة في بعض الأحيان بالمفاجآت غير السارة حتى بالنسبة للقوى الكبرى.

إن "**جيمس روزنو**" من بين أهم المنظرين الذين اهتموا بالدراسات المقارنة في السياسة الخارجية، وأعطت مساهمته إطار نظري لترتيب عناصر التأثير حسب وزنها، وفي حالات مختلفة واعتبر **روزنو** أن هناك خمس فئات من المتغيرات تؤثر في السياسة الخارجية للدول وهي كآلاتي:[1]

1-**النظام الدولي:** وهي تشمل أنماط العلاقات الموجودة أو التي تصف طبيعة النظام الدولي هل هي علاقات وفاق أم تعاون أم نزاع؟ وأيضا طبيعة التحالفات (مرنة، جامدة، عقائدية أم تجريبية؟) كذلك توزيع الإمكانات والقوى في النظام و التي تحدد شكله، كأن يتسم النظام بتوزيع القوة بين مجموعة من القوى، أو بالثنائية القطبية أو بالأحادية.

إن هيكل النظام يفرض ضوابط على سلوكية الدولة، كذلك تبرز أهمية النظام الإقليمي أو النظام المحيط مباشرة بالدولة المعنية، حيث يفترض دراسة بنيته والتركيز كذلك على ما يسمى عقيدة النظام أو فلسفته، وكل هذا يشكل قيود على سياسة الدولة، كما يؤثر موقع الدولة الجيوستراتيجي من منظور النظامين الدولي والإقليمي في سياستها، حيث تتعرض بسبب ذلك الموقع للتجاذب من قبل القوى الرئيسية في النظاميين الدولي والإقليمي، مثلما يحدث للقوى الصغرى في أوروبا وانجذابها بين القوى الرئيسية في النظام الإقليمي: **فرنسا، ألمانيا وبريطانيا** والقوى الرئيسية في النظام الدولي **الولايات المتحدة الأمريكية**[2].

---

[1] Joseph Frankel, **The Making Of Foreign Policy**, London : Oxford University Press,1963, P 72 - 73 .

[2]- ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق ، ص 194.

2-العوامل المجتمعية: يمكن تقسيمها إلى عوامل مادية وغير مادية وتظهر أهمية الجغرافيا من حيث مساحة الدولة وموقعها، ومن العوامل الهامة أيضا الإمكانات الاقتصادية للدولة كوفرة الموارد الأولية وتنوعها ومستوى التقدم التقني.

ومن أهم العوامل غير المادية، الثقافة السياسية للمجتمع وهي تشمل نظام القيم والمعتقدات والتي تحدد كلها درجة التجانس في المجتمع، وتؤثر على السلوكية الخارجية للدولة، ومن العوامل الهامة أيضا دور التراث التاريخي والوطني ووجود عقيدة عامة يمكن أن تساهم في تعبئة الشعب وراء سياسة معينة، كما أنه يمكن أن تشكل ضوابط على سياسة أخرى.

1-العوامل الحكومية: تشمل هذه البنية السلطة داخل الدولة وطبيعة العلاقات بين مختلف مؤسساتها من تنفيذية وتشريعية وقضائية، وموقع وقوة ودور كل واحدة من هذه المؤسسات وكذلك كيفية صنع القرار في الدولة.

2-العوامل المتعلقة بالدور: هو مجموع الأفعال والسلوكيات، التي يفترض أن يقوم بها كل فرد إذا كان في مركز معين في السلطة، بغض النظر عن أرائه وقناعاته لأن الوظيفة هي التي تحدد سلوكيات وتصرفات معينة تسمى في محصلتها **الدور**"**Role**" وكل فرد يريد المحافظة على مركزه، يحاول التصرف في حدود الصلاحيات المخولة له من خلال وظيفته.

لأن الدور يؤثر بدرجة كبيرة في طبيعة تعامل الشخص مع محيطه، وهذا يتضح أكثر في الدول الكبرى التي لها تقاليد مؤسساتية، أين المؤسسة تغلب على الفرد وأرائه واعتقاداته، وهذا الدور يساهم إلى حد كبير في تحديد السياسة الخارجية، وبعكس الاستمرارية عند النظام سواء في سياسته الداخلية أو الخارجية وهذا يعكس تقدم البيروقراطية خاصة في الدول المتقدمة.

3-العوامل الفردية: متعلقة بصناع القرار حيث تشمل شخصيتهم تكوينهم خبرتهم مستواهم الفكري والعلمي، لأن الدراسات البيولوجية والسيكولوجية أثبتت أهمية تكوين الفرد، وذالك في تأثره ببعض الأحداث السابقة في حياته، أن يكون لها أثر فيما بعد على إدراكه للأمور المحيطة به والقضايا التي يفصل فيها، إن القيم والمعتقدات مثلا تحدد نوعية رد الفعل عند الفرد اتجاه قضايا معينة سواء من حيث تقبله لها أو رفضها.

المبحث الثالث: مراحل صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

لقد ظهرت ونضجت هذه النظرية من خلال المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات، التي تعتمد على الأدوات المنهجية العلمية لدراسة و تحليل السياسة الخارجية، ومعرفة الطريقة والكيفية التي يصنع بها القرار، وماهي العوامل التي تؤثر على صناع القرار؟

كما أن هناك صعوبة لدراسة نظرية صنع القرار تتمثل في عدم وجود تعريف دقيق للقرار، فقد ذهب بعض الباحثين إلى ربط القرار بالأزمة أي القرار يأتي بغرض حل أزمة معينة والأزمة كما عرفها " **تشارلز هرمن** "هي وضع يتسم بالعناصر الآتية:

1- تهديد الأهداف الرئيسية لصناع القرار (الدولة).

2- مفاجأة صناع القرار.

لأن الأزمة عنده لها ثلاث سمات: تهديد كبير، وقت قصير، مفاجأة.

إن صناعة القرار في فترة أزمة يختلف عن صناعة القرار في فترات طبيعية لعدة أسباب نذكر منها مثلا:

1 – التأثير النفسي على صانع القرار.

2– الوقت القصير الذي يتطلب فيه حل الأزمة.

وعامل الأزمة حسب "**هرمن**" يجعل من صناع القرار لا يحترمون الإجراءات البيروقراطية والتقليدية في اتخاذ القرار، نتيجة عامل الوقت المحدود أو خطورة الوضع، والشكل التالي يوضح عملية صناعة القرار أثناء الأزمات.

المطلب الأول: الموقف (الحافز) وإدراك صانع القرار للحافز:

أولا: الموقف الحافز:

تبدأ عملية صنع القرار بوجود حافز في البيئة الخارجية لهيكل اتخاذ القرار، وقد يكون الحافز نتيجة تغيرات في البيئة الطبيعية مثل الكوارث والفيضانات...الخ، أو نتيجة

سلوك معين تقوم بـه أحدى القوى الخارجيـة، وأهميـة الحـافز أنـه يخلـق السياق المباشـر لعمليـة صنع القرار. وهنـاك من يسمي وجود وإدراك الحـافز (بتعريـف الموقـف) أي تحليل صانع القرار للموقف من زاويـة درجة تأثيره في مصالح دولته، وهنا تبدأ المرحلة الأولى من مراحل اتخاذ القرار.[1]

ويعد الدكتور إسماعيل صبري مقلد تعريف الموقف كونه يعكس نقطة الأساس في عمليـة اتخـاذ القرارات السياسية الخارجية.[2]

إن أول من استخدم مصطلح تعريف الموقف ريتشارد سنايدر والمصطلح يعني عنده: ((ذلك المصطلح التحليلي الذي يشير إلى نمط من علاقات قائمة بين أحداث وأوضاع وظروف وبين عوامل منظمة أخرى حول وسط يغير الاهتمام لدى صانعي القرار.[3]

وهناك من يعطي تعريف الموقف ترتيباً آخر فيطلق على عملية تفسير المعلومات بتعريف الموقف.[4]

ثانيا: إدراك صانع القرار للحافز:

ما لم يدرك صانع القرار (الحافز) فلن يكون له أي تأثير. وإذا كان الحافز ظاهرة موضوعية مستقلة عن صانع القرار، فأن إدراك صانع القرار هو عملية ذاتية تحصل في رؤية صانع القرار لهذا الحافز.

---

[1] مازن الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 2، عدد 2، 1979، ص 149.

[2] اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، ط1، 1982، ص157.

[3] مازن الرمضاني، في التخطيط السياسي الخارجي، دارسة نظرية، مجلة الحقوقي، بغداد، العددان الأول والثاني 1978، ص157.

[4] ابراهيم سعد الدين وآخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، تشرين الأول، 1985، ص103.

ويقصد برؤية صانع القرار تصوره لتأثير الحافز في إمكانية تحقيق هدفه، وإن إدراك الحافز يختلف باختلاف صانع القرار، فما يدركه فرد على أنه تهديد قد لا يدركه فرد آخر على أنه كذلك، كما أن هذا الإدراك يتأثر بالنسق العقيدي لصانع القرار وتصوراته الذاتية عن مصدر الحافز. ويطلق دارسو صنع القرار على إدراك الحافز (القرار صنع مناسبة).

المطلب الثاني: تحديد المشكلة (تحديد الهدف) ومرحلة تفسير المعلومات:

أولا: تحديد المشكلة (تحديد الهدف):

تبدأ في هذه المرحلة عملية البحث عن المعلومات بهدف استيضاح أبعاد التهديدات أو الفرص التي خلقها الحافز، وخلاصة العملية أن صانع القرار يحدد المشكلة التي تواجهه ويحدد هدفه. ويرى العالم سنايدر أن صانع القرار في تحديده لهدفه يتأثر بأربعة عوامل:[1]

أ . الغاية المرغوب إنجازها.

ب. علاقاتها مع غيرها من الغايات.

ج . النتائج المترتبة عنها.

د . الوقت المناسب لإنجازها.

ثانيا: مرحلة تفسير المعلومات:

لا تكفي المعلومات وحدها أساساً لاتخاذ القرار، بل يتعين تفسيرها أي رفض أو قبول مصداقية المعلومات وربطها ببعضها البعض وإعطائها معنى معيناً يتعلق بالقرار، وقد يرفض صانع القرار المعلومات لأنها تتناقض وتصوراته العقيدية، أو قد يفسر المعلومة بصورة تتطابق مع نسقه، وهنا تحدث عملية التصفية للمعلومات.

[1] R. C. Snyder,United States Secutity Interests .The Pacify.Basin.James Morley.ED.Newyork.The Academy of Political Science..1986.p.82

المطلب الثالث: مرحلة البحث عن البدائل واتخاذ القرار ومرحلة تنفيذ القرار:

أولا: مرحلة البحث عن البدائل واتخاذ القرار:

ويقصد بها البحث عن الصيغة أو الصيغ الخاصة ذات القدرة على حل المشكلة المترتبة عن حد المواقف السياسية الخارجية بشكل يحقق لأحدى الدول هدفها المطلوب بأقل خسارة ممكنة،[1] والبديل الذي يقع عليه الاختيار يعد البديل الأفضل.

وقد تأخذ مرحلة البحث عن البدائل أحدى طريقتين:

أ . البحث عن البدائل المتاحة وتحديد النتائج المحتمل ترتبها على كل بديل، مع تقدير احتمال حدوث تلك النتائج ومراجعة تلك التقديرات كلما وجدت المعلومات. وهذا ما أطلق عليه دارسو صنع القرار النموذج الرشيد.

ب. البحث عن البدائل المتفقة مع النسق العقيدي لصانع القرار ومع خبراته وتصوراته المسبقة، لذلك ترفض البدائل التي تتناقض مع هذا النسق أو التي أثبتت الخبرة السابقة عدم جدواها، ويطلق على هذا النموذج اسم .النموذج المعرفي.[2]

ويرى (جوزيف فرانكل) أن صانع القرار عليه أن يفكر بالبدائل التي تسبب أقل الأضرار للمصلحة القومية لدولته،[3] في حين يرى (سكوت) أن على صانع القرار أن يفكر بالبدائل الواضحة والمقبولة سياسياً فقط. [4]

---

[1] مازن الرمضاني، مصدر سابق، ص56.

[2] محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، دراسة العقائد والسياسة الخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أيلول 1982، ص90-91.

[3] Joseph Frankel. «The Making of Foreign Policy: op. cit. p.198.

[4] Andrew M. Scott. «the Functioning of International Political System,» New York: The Macmillan Co. 1967, p.91.

وبعد أن يستقر صانع القرار على الخيار الذي يحقق هدفه بأقل الكلف يعمد إلى اتخاذ القرار، ويقصد به القدرة على اختيار سلوك معين من بين نوعين أو أكثر من البدائل السلوكية،[1] ويشكل البديل المعتمد أساس القرار المتخذ.

ثانيا: مرحلة تنفيذ القرار: عقب اتخاذ القرار تبدأ عملية التنفيذ، ويراد بها نقل القرار من كونه صيغة عمل كامنة في ذهن صانع القرار إلى فعل ملموس، إذ يعمد صانع القرار إلى إيجاد الوسيلة الكفيلة بتحقيق الهدف.

إن عملية التنفيذ معقدة تتطلب سلسلة من القرارات الفرعية، لأن العملية تؤدي إلى تحديد السلوك السياسي الخارجي لصانع القرار الذي هو تعبير عن محصلة التفاعل بين عمليات مترابطة هي عملية اتخاذ القرار وعملية تنفيذه وردود الأفعال عليه.

وتنقسم الوسائل التي يعتمدها صانع القرار في تنفيذ قراره لتحقيق غايته إلى: الوسائل الدبلوماسية والدعائية والاقتصادية والعسكرية.[2]

وتحقيق هدف القرار يتوقف على طبيعة الوسيلة المعتمدة ومدى الإبداع في الوسائل الأخرى، لأن وضوح الهدف لا تكمن قيمته في توجيه الإرادة المخططة فحسب، وإنما تكمن في ابتكار وسائل وصيغ جيدة وجديدة للتنفيذ.

[1] علي السلمي، السلكية في التطبيق الاداري، دار المعارف في مصر، القاهرة، 1971، ص26.

[2] اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، جامعة الكويت، 1971، ص262.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يتضح لنا أن تتضمن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأميركية عددًا كبيرًا من الأطراف المشاركة، والمؤسسات الفاعلة، مع تنوع في طبيعة هذه الأطراف وتلك المؤسسات في كل حالة، ففي حالات معينة تتكون المؤسسات المشاركة في صنع القرار من الكونجرس والأجهزة التشريعية للولايات والمحاكم، وفى حالات أخرى تتكون من الرئيس ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والهيئات التنفيذية المختصة والكونجرس، بل والدول الأجنبية، وفى حالات ثالثة تقتصر أطراف صنع القرار على التيارات العليا الثلاث للحكومة الكونجرس والمحاكم والرئيس.. الخ.

وترتبط سلطات أي من هذه المؤسسات في عملية صنع السياسة الخارجية، في جانب منها، بالمرجعيات الأساسية التي تحكم دور كل منها، والتي تتمثل في: المرجعية الدستورية (التي يخولها الدستور التي تكونت عبر الحقب الزمنية، فضلاً عن المقتضيات القانونية والتقنية والإجرائية، التي تتوفر عليها هذه المؤسسات (والمرجعية التقريرية) التي تستند إلى النفوذ والسلطة الواقعية التي تكتسبها خلال إشرافها على أجهزة أخرى فرعية كما هو الشأن بالنسبة لفروع الجهاز التنفيذي).

الفصل الثالث

استراتيجية الشركات

متعددة الجنسيات

تمهيد:

تنفذ الاستراتيجية الشاملة للشركات متعددة الجنسيات من قبل مختلف فروعها ووحداتها المنتشرة عبر مختلف الأسواق العالمية، إن فرع الشركة متعددة الجنسية هو عبارة عن منشأة قائمة بذاتها في موقع من مواقع المؤسسة الأجنبية، تمتلك فيها المؤسسة أكبر الحصص التي تخولها سلطة اتخاذ القرار.

وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات باستراتيجيات سياسية وأخرى اقتصادية، حيث تعمل على نظام سياسي مبني على الحرية الفكرية والسياسية والاقتصادية، كما تساهم في دعم وتمويل الحملات الانتخابية سواءا للمترشحين الجمهوريين أو الديمقراطيين على حد سواء، كما أنها لعبت دورا هاما في امتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل للعديد من العمال وبالتالي ساهمت في رفع الناتج المحلي للاقتصاد الأمريكي كما سنفصل فيه في هذا الفصل.

المبحث الأول: الاستراتيجية السياسية:

إن أي نشاط وعمل سياسي منظم يهدف الى إجراء تغيير في الواقع الاجتماعي القائم وبناء علاقات جديدة لا بد أن تكون له استراتيجية واضحة لتحقيق أهدافه بعيدة المدى على أن تغطي هذه الاستراتيجية مرحلة تاريخية كاملة، وأن يكون له تكتيك لتحقيق تلك الاستراتيجية على شكل مراحل جزئية، وبعكسه سوف لا يكتب لذلك العمل السياسي النجاح، ولغرض توضيح هذا الأمر لابد لنا من تقديم تعريف مبسط لمفهوم الاستراتيجية ومفهوم التكتيك وعلاقتهما الجدلية ببعضهما البعض.

فالاستراتيجية: هي تحديد الأهداف وتحديد القوة الضاربة وتحديد الاتجاه الرئيسي لحركة التغيير، وتختلف الاستراتيجية السياسية باختلاف المراحل التاريخية للتغيير الاجتماعي.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الأمريكي المبني على الحرية:

يعتبر النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية المثل النموذجي للنظام الرئاسي الذي سارت على غراره معظم دول أمريكا اللاتينية .وإذا نظرنا إلى نصوص الدستور الذي يستند إليه هذا النظام نجد أن الخصائص أو المبادئ الأساسية لذلك الدستور تتلخص في أمور ثلاثة[1]:

الأول: مبدأ الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية) أي بين البرلمان من ناحية، والرئيس ووزرائه من ناحية أخرى (وذلك مع مراعاة التوازن أو المساواة بين هاتين السلطتين، فهناك فصل تام بينهما، بمعنى أن السلطة التنفيذية التي تتركز في رئيس الجمهورية) يعاونه الوزراء كمجرد سكرتيرين (لا تملك حق حل البرلمان، ولا تأجيله، ولا حق اقتراح مشروعات القوانين وعرضها عليه، وليس للوزراء أن يكونوا أعضاء في البرلمان، ومن الناحية الأخرى ليس للبرلمان حق عزل رئيس الجمهورية أو الوزراء) لعدم

[1] حسن سيد أحمد اسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978، ص09.

الثقة فيهم وفي سياستهم (وليس لأعضاء البرلمان حق توجيه أسئلة أو استجوابات إلى الوزراء ...إلخ.

أما التوازن أو المساواة بين هاتين السلطتين فيقصد بذلك ألا تستطيع إحداهما أن ترجح في كفتي ميزان السلطان على الأخرى، فلا تستطيع أن تسيطر إحداهما على الثانية.

والخصيصة الثانية: من خصائص النظام الأمريكي كما قررها الدستور هي وجود سلطة تنفيذية قوية) تتركز في رئيس الجمهورية (ويعدها البعض أهم خاصية تميز النظام الأمريكي عن غيره من الأنظمة الديموقراطية، فالرئيس الأمريكي يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، بمعنى أنه هو الذي يرسم خطوط السياسية العامة للحكومة، ويقوم بالإدارة الفعلية لشئون الحكم، ويعد الوزراء مجرد مساعدين أو سكرتيرين له، وهو الذي يعينهم ويعزلهم –كما قدمنا–.

ومن عوامل قوة الرئيس هنالك كذلك طريقة انتخابه، فلطريقة انتخاب الرئيس أهمية كبرى وأثر كبير على مركزه، من حيث القوة أو الضعف، فمن المبادئ المقررة لدى رجال الفقه الدستوري والأنظمة السياسية أنه حين يريد واضعوا الدستور إقامة رئيس ضعيف فإنهم يقررون أن تكون طريقة انتخابه بواسطة البرلمان .وأما إذا أرادوا رئيساً قوياً فإنهم يقررون انتخابه بواسطة الشعب، (كما هو الشأن في النظام الأمريكي)[1].

ومن عوامل قوة الرئيس الأمريكي كذلك استقراره، فالرئيس هناك ينتخب لمدة 4سنوات، ويصح أن يعاد انتخابه لمدة 4 سنوات أخرى، فمدة 8 سنوات، أو حتى 4سنوات، في الحكم تعد استقرارًا لأداة الحكم يغبط أمريكا عليه الكثير من دول الديموقراطيات الغربية.

وأخيرًا نجد من عوامل قوة الرئيس ما قرره له الدستور من اختصاصات واسعة، أهمها حق الفيتو، أو الاعتراض على مشروع القانون ورده إلى البرلمان لإعادة النظر فيه، بحيث لا يصدر القانون إلا إذا وافقت عليه أغلبية ثلثي الأعضاء في كل من مجلسي

[1] حسن سيد أحمد اسماعيل، ص09–10.

البرلمان، ويترتب على ذلك أن في مقدور الرئيس أن يحول دون صدور أي تشريع لا يريده، إذا كان يؤيده مجرد الثلث زائد واحدًا من الأعضاء في كل من المجلسين.

والخصيصة الثالثة من خصائص النظام الأمريكي كما تقرر في الدستور، هي رجحان كفة مجلس الشيوخ على كفة مجلس النواب في ميزان السلطان) أي أنه يعد أقوى سلطاناً من مجلس النواب).

ننتقل الآن من النصوص الدستورية إلى ميدان التطبيق لتلك النصوص في الحياة العملية السياسية[1].

طبيعة النظام الحر في الولايات المتحدة الامريكية:

يمتاز النظام في الولايات الأمريكية المتحدة بإطلاقه للحريات الفكرية والدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما اصطلح عليه بالنظام الديمقراطي الليبيرالي الحر، وهذا ما ساعد الشركات المتعددة الجنسيات التغلغل أكثر في السياسية الخارجية الامريكية والتأثير على صانع القرار.[2]

المطلب الثاني: تقاطع المصالح بين الشركات المتعددة الجنسيات وصانع القرار الأمريكي:

تقاطعت مصالح صانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية مع الشركات المتعددة الجنسيات وما تقدمه من أدوار في الجاني السياسي والاقتصادي، وبالتالي احتلت الشركات المتعددة الجنسيات مكانتها لدى صانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية خصوصا بوجود الثروة النفطية الهائلة والتي استحوذت عليها الشركات البترولية المتعددة الجنسيات وتقديم الدعم الامريكي واستمالة أعضاء الكونغرس والسياسة انطلاقا من قناعة أن الاقتصاد السياسي الدولي هو المدخل الأساسي للسيطرة على القرار في السياسة الخارجية الامريكية، فلقد امتلكت الشركات المتعددة الجنسيات نفوذها منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن

[1] حسن سيد أحمد اسماعيل، ص10.

[2] غيبليين، ، 2004، ص423.

العشرين، وتشكل الشركات المتعددة الجنسيات موقع جد مهم بالنسبة للحياة الاقتصادية في واما نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات في السياسة الخارجية الامريكية، بتداخل مصالح كل منهما على الآخر، تداخلا وثيقا فيما بينها، فعلى سبيل المثال: إذا أخذنا الشركات البترولية الأساسية في الو م أ نجدها ذات نفوذ لوبي صهيوني ذات أصول يهودية.[1]

إن عملية صنع القرار تجري بين طرفين، طرف يقرر ومحيط يحتضن القرار من قبل ومن بعد أو بيئة، والطرف المقرر هو الدولة من خلال الأشخاص المخولين في الإفصاح عن مضمونها بالأفعال والقرارات.

أولا: تأثير أصحاب المال في المؤسسة السياسية:

إزاء الوضع الذي تمر به الولايات المتحدة الامريكية من أزمة مالية وفضائح مالية للشركات كان المتوقع من المؤسسة السياسية التي تشمل البيت الأبيض ومجلسي النواب والشيوخ أن تتخذ إجراءات تشريعية سريعة تجبر الشركات على التقيد بمعايير حسابية تمنع الاختلاسات من جهة وتدافع عن مصالح ملايين العمال والطبقة الوسطى من جهة أخرى، ولكن بات واضحا أن ذلك لن يحصل لكون أصحاب المال ذوي تأثير على أصحاب القرار، فالعديد من النواب تابعون للشركات الكبرى التي تمول حملاتهم الانتخابية، حتى الرئيس نفسه مرتبط بالشركات التي دعمت حملته الانتخابية ب 50 مليون دولار.[2]

وفي محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، صوت مجلس الشيوخ عام 2000 بأغلبية 97 نائبا تأييدا لمشروع قرار يدعو لإصلاحات واسعة في قوانين المحاسبة وتداول الأسهم، لكننا نرى أن الخلافات بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري بقيت على حالها، ففي حين يسعى الحزب الديمقراطي إلى تشديد الإجراءات والعقوبات على الشركات ومؤسسات الاستثمار

[1] أشواق، 2004، ص109.

[2] Michael Lind, The Next American Nation, The Free press, New – York, 2000, p187.

ومكاتب تدقيق الحسابات للحيلولة دون وقوع كوارث اقتصادية، فإن الحزب الجمهوري يميل إلى عدم التدخل في السوق وتركه يصحح نفسه بنفسه.[1]

ولكن الواقع أن التصويت داخل مجلس الشيوخ يخفي حقيقة كون الشركات متعددة الجنسيات تعمل وراء الكواليس من خلال الضغط على النواب للتقليل من صرامة القرارات التشريعية كي لا تمس أرباحها، وتبقى القرارات في النهاية لمصلحة أصحاب الشركات ورؤساء الاموال، وإن المتضرر الأكبر هو المواطن العادي، كون أصحاب رؤوس الأموال لهم طرائقهم في التأثير على صناع القرار، ولديهم الدراية الكاملة في آلية إدارة الدفة وقيادة السفينة لبر الأمانة بالنسبة لهم.

ثانيا: الاعتبارات الاقتصادية وأهميتها في السياسة الخارجية:

أدت التطورات العلمية السريعة إلى إحداث ثورة في نظم المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة وتعزيز أدوات السياسة الامريكية الرامية لتجسيد السيطرة العالمية، فهي تعد اليوم أكثر الدول الصناعية تقدما في السيطرة على نظم المعلومات الأكثر تعقيدا كما أنها تمتلك ناصية علمية – تكنولوجية لا تضاهيها أي دولة أخرى وقد رتبت هذه المتغيرات جملة من الحقائق الأساسية التي عززت في النهاية الدور القيادي للولايات المتحدة.[2]

حيث تركز الأثر التكنولوجي خصوصا على الهرم السياسي الدولي وفروض التحالفات والتوازنات السياسية الدولية ومفهوم الأمن القومي في الإطار الاستراتيجي فضلا على أثره في القيم السياسية السائدة عالميا كالديمقراطية والمركزية الأيديولوجية والمواطنة العالمية من حيث أثره على مقومات القوة الشاملة، بات المتغير التكنولوجي يلعب دورا كبيرا

[1] إيمانويل تود، ما بعد الامبراطورية، دراسة في تفكك النظام الأمريكي، تر: محمد زكرياء، عمان، 2003، دار الساقي، ط1، ص84.

[2] جوزيف ناي، المعلوماتية الأمريكية، موارد قوة المستقبل، تر: مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، العدد المزدوج (6-7)، 1996، ص90-94.

في تقرير الهرم الدولي وتحديد المراتب المختلفة في إطاره، فالدول المتقدمة تكنولوجيا ستتمتع بالميزة المطلقة مستقبلا في مضمار التنافس على اعتلاء قمة الهرم الدولي.

لقد كان للصلات الوثيقة بين مراكز السلطة السياسية والأسر الثرية والشركات النفطية الكبرى، الأثر الأكبر في توطيد العلاقات مع كبار الموظفين والوزراء والسفراء داخل الحكومة الامريكية.

وقبل أن يتولى الرئيس "جورج بوش" الوظائف العامة كان يشغل منصب رئيس إدارة شركة "ذاباتا أوفشور" النفطية في تكساس التي اسسها بنفسه، وعندما انتخب عضوا في الكونغرس سنة 1966، قام ببيع مصالحه في الشركة المذكورة لكنه حافظ على صلات وطيدة مع المصالح النفطية في تكساس التي مولت حملته الانتخابية للرئاسة سنة 1980 وأثناء الفترة الفاصلة ما بين عضويته في الكونغرس وتوليه نائب الرئيس (ريغان) عمل سفيرا للولايات المتحدة لدى هيئة الأمم المتحدة ومديرا لوكالة المخابرات المركزية وكان (بوش) عضوا في لجنة "ديفيد روكفلر الثلاثية".

إن تكوين شخصية بوش كرجل اقتصادي في مجال النفط أثر على تقييمه للموقف من أزمة الخليج ومن ثم الحرب عام 1991.[1]

وتعد الأسر اليهودية المالكة لكبريات الشركات الصناعية التجارة أنموذجا للنفاذ إلى أجهزة صناعة القرار الامريكي، ومن أشهرها: أسرة ادغار برونغمان وال اننبرج وال كراون وال لورد، وهنا يبدو تأثير عالم المال على مجمل الحياة الامريكية، فمن دعم أحزاب بذاتها وتمويل مراكز بحوث معينة إلى إنشاء مؤسسات صحفية ونوادي نخبة... الخ.

وقد دفع انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز اليابان وأوروبا كقوى اقتصادية منافسة للولايات المتحدة مقابل بعض المؤشرات السلبية التي سجلت على الاقتصاد الأمريكي، الحكومة الأمريكية إلى مراجعة وضع هيبة المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض في

[1] بوب وودور، القادة، تر: ليلى حماد، الأردن، الدار العالمية للطباعة، 1994، ص156.

أفق تحويلها إلى مجلس له وضع قانوني شبيه بمجلس الأمن القومي، وله سلطة تقريرية في القضايا الاستراتيجية ذات الطابع الاقتصادي، وهو اتجاه تعززه التوقعات الأكاديمية وبيانات السياسيين الأمريكيين.

إن من مهام المجلس الاقتصادي الجديد تنسيق عمل الأجهزة التنفيذية حول القضايا الاقتصادية: مثل وزارة الخزانة ومجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك الامريكي) ومجلس الاستشارة التجارية الموجودة في الشؤون المالية بالبيت الأبيض ووزارتي التجارة والزراعة أما الوجه الثاني لتطور هذا المجلس فهو تمتعه بالعضوية في مجلس الأمن القومي.[1]

المبحث الثاني: الاستراتيجية الاقتصادية:

إن التدبر في مفهوم التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد يشير إلى سعيه لتحقيق مصالح طموحة فهو لا يتحدث عن زيادة تقليدية للدخل القومي وإنما زيادة كبيرة تمكن الدولة من تقديم خدمات متطورة لمواطنيها، ولا يتحدث عن زيادة الدخل القومي فحسب وإنما يمتد كذلك ليشمل توزيع ذلك الدخل.

المطلب الأول: دور الشركات المتعددة الجنسيات في تمويل الحملات الانتخابية للمترشحين الجمهوريين والديمقراطيين:

من المعروف أن هناك طرق وأدوات كثيرة للحصول على تمويل للحملات الانتخابية، خاصةً أن هناك كثيراً من التقارير التي تفيد بأن هناك جماعات ضغط يكون لها دور غير رسمي في تمويلها، إضافة إلى كبار رجال الأعمال المستفيدين من أي قرار فيدرالي، وكذلك التبرع من الناخبين وبشكل أكبر من طرف الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الكبرى، حيث يجب أن يكون المرشح وإدارة حملته قادرَين على إقناع الأمريكيين بالتبرع بجزء من معاشاتهم الشهرية.

[1] مجلة المستقبل العربي، العدد 18، نسان 1993، اقتباس من كتاب منصف السليمي، م،ص، ص256.

أولا: الإطار القانوني لتمويل الحملات الانتخابية:

يعتبر موضوع تنظيم التبرعات للحملات الانتخابية في الولايات المتحدة من المواضيع المتنازع عليها من قبل كثير من المشرعين الذين ينادون دائما بضرورة إصلاح نظام التمويل، لكنهم من ناحية أخرى يعتبرون من أكثر المستفيدين من الغموض والثغرات الموجودة في بعض التشريعات التي تضع قيودا على دور المال في العملية الانتخابية[1].

ولعل هذا ما يفسر النقاش المستمر حول التشريعات التي تسعى لتنظيم هذا الأمر، لكن دون أن تحد بحسم من قدرة أصحاب المال على التأثير المتصاعد على الحملات الانتخابية.

من الأسس المنظمة لتمويل الحملات الانتخابية "قانون الحملات الانتخابية الفدرالية"، الذي أقره الكونغرس في أعقاب فضيحة "وترغيت" الشهيرة عام 1974[2].

فهذا القانون يخول المرشحين الذين تتوافر فيهم بعض الشروط للحصول على دعم من الخزانة الأميركية يكون جزئيا أثناء الانتخابات التمهيدية، ودعم كامل للمرشحين النهائيين، لكن بشرط تقيد المرشح بضوابط خاصة فيما يتعلق بالإنفاق على الحملة الانتخابية.

وبشأن تفاصيل هذا القانون، فإن مصدر التمويل الذي تقدمه الحكومة هو من مبلغ 3 دولارات يتم جمعها بشكل اختياري من دافعي الضرائب.

أما الشرط الأساسي للحصول على التمويل الحكومي –يعادل ما يجمعه المرشح من التبرعات– فهو في قدرة المرشح على جمع 100.000 دولار في 20 ولاية، وذلك في المرحلة الأولى من الانتخابات التمهيدية، بشرط ألا يزيد مبلغ التبرع على 250 دولارا للفرد الواحد.

---

[1] نجيب الغضبان، أثر المال على الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية، موقع الجزيرة، مقال منشور بتاريخ: 2008/2/4، تمت زيارته يوم: 2021/06/10، 23:09.

[2] المرجع نفسه.

لكن هذا القانون لم يعط حافزا إضافيا للمرشحين الرئاسيين في قبول الدعم الحكومي لأنه يشرط الالتزام بحد أعلى من الإنفاق، قدر بـ37 مليون دولار في العام 2004، على أمل وضع نوع من الضابط لتزايد تكلفة الحملات الانتخابية .

وللتدليل على ذلك رفض المرشح الجمهوري جورج بوش والمرشحان هوارد دين وجون كيري الديمقراطيان خيار الدعم الحكومي، حتى لا يلزموا أنفسهم بضوابط الإنفاق، ما جعل تكاليف الحملة الرئاسية للعام 2004 تقترب من حاجز المليار دولار.

الأمر الأخير الضروري ذكره هو دور جماعات الضغط في تمويل الحملات الانتخابية، وهو ما يطلق عليه في النظام الانتخابي الأميركي بـ"المال المرن". فلم يعد بإمكان جماعات الضغط استخدام المال مباشرة للمساهمة مباشرة للمرشحين، أو للحزبين الرئيسيين مباشرة .

لكن جماعات الضغط ورجال الأعمال المتنفذين سرعان ما وجدوا طريقة للتبرع بشكل غير مباشر، وذلك بإنشاء لجان للعمل السياسي والتبرع باسمها للمرشحين والحزبين الديمقراطي والجمهوري .

الثغرة الثانية الكبيرة في نظام التمويل الانتخابي تتمثل في الفقرة 527 من قانون الضرائب المتعلق بالشركات المتعددة الجنسيات، حيث يسمح لها بالقيام ببعض الأنشطة بالنيابة عن المرشحين، كتعبئة الناخبين والحملات الدعائية بالنيابة عنهم، ويمكن للأفراد وجماعات الضغط إنفاق أي مبلغ على مثل هذه الأنشطة دون حدود.

ودلالة على استغلال القانون 527، قدر أحد المراكز المتخصصة بمراقبة الأداء العام الأموال التي أنفقتها جمعيات وأفراد أثناء الحملة الانتخابية 2003-2004 بما يزيد على 450 مليون دولار، تم إنفاق أغلبها على الدعاية التلفزيونية[1].

[1] نجيب الغضبان، المرجع السابق.

ثانيا: الإمكانيات المالية للمرشحين الحاليين:

من الواضح أن الدور الذي يلعبه المال في الحملات الانتخابية هو دور أساسي، لكنه ليس العامل الوحيد في قدرة المرشحين على إدارة حملة انتخابية ناجحة وبالتالي الفوز بترشيح حزبهم .

وبنظرة سريعة على المبالغ التي جمعها المرشحون الرئيسيون من الحزبين، يتضح أن هناك علاقة طردية بين المبالغ المجموعة والنجاح في الانتخابات التمهيدية.

المبالغ التي تم تسجيلها لدى لجنة الانتخابات الفدرالية حتى 30 سبتمبر، 2007

المرشحين الديمقراطيون	المبالغ المجمعة	الإنفاق	المبلغ المتبقي
هيلاري كلينتون	*90.9	40.5	50.5
باراك أوباما	80.2	44.2	36.0
جون إدواردز (انسحب)	30.3	17.9	12.4
مايك جافل	0.38	0.36	0.02
المرشحون الجمهوريون	**المبالغ المجمعة**	**الإنفاق**	**المبلغ المتبقي**
جون ماكين	32.1	28.6	3.5
ميت رومني	62.8	53.6	9.2
رودي جولياني(انسحب)	47.2	30.6	16.6
مايكل هاكابي	2.3	1.7	0.6
رون بول	8.3	2.8	5.4
المجموع	354.5	220.3	134.2

المطلب الثاني: دور الشركات المتعددة الجنسيات في خدمة الولايات المتحدة الأمريكية:

للشركات المتعددة الجنسيات أهمية كبيرة وتأثير واضح على اقتصاديات الدول المتقدمة، كما أن هناك أهداف اقتصادية وسياسية تسعى الدول المتقدمة لتحقيقها من خلال استخدامها لهذه الشركات العملاقة والتي تتعدى رؤوس أموالها النواتج المحلية لمعظم اقتصاديات الدول النامية.

أولا: دور الشركات المتعددة الجنسيات في امتصاص البطالة:

إن قضية البطالة في الولايات الأمريكية هي الدافع الأساسي لجذب الاستثمار الأجنبي من خلال محاولة القضاء عليها وامتصاصها ولو جزئيا كذلك لجذب الاستثمار هدف وهو تأهيل اليد العاملة الوطنية الداخلية عن طريق تشغيلها وتكوينها بجدية وحسب ما تطلبه المعارف التقنية التي تميز المشروعات الاستثمارية المقيمة من الشركات في الدول النامية، والمتيقن منه أن اثار الاستثمار الأجنبي على العمالة متخذ لصيغتين مباشر وغير مباشر، إلى جانب هذا فهذه الأثار مرتبطة بجهتين من جهة مع الأشكال المجسدة ومن جهة مع استراتيجية المستثمر الخارجي في ما يخص النمط الإنتاجي المستخدم، التسويق...الخ.

وبصفة عامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة المساهمة في خلق مناصب العمل وبصورة مباشرة أو غير مباشرة.[1]

أ- الآثار المباشرة للشركات متعددة الجنسيات:

هي الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر في طريق الشركات متعددة الجنسيات ومختلف مشاريعها وأنشطتها والتي تمس جميع مستويات العمالة، التوظيف والأجور، التكوين والتدريب...الخ تتحكم في الآثار التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر عدة عوامل منها:

[1] طالم علي، الاستثمارات الاجنبية المباشرة لإنشاء فرص عمل بالدول المضيفة، مجلة المعيار، العدد 18، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017، ص207.

إن أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر صوب الداخل على العمالة يعتمد على الأسلوب المختار من طرف الشركات الأجنبية من أجل دخولها في تلك الاقتصاديات، حيث تعتبر أن الدخول في ميدان وموقع جديد يزيدين من حجم العمالة لديها فورا، كما يزيد ذلك عن عدد المنافسين في الصناعة، فحيازة شركة قائمة أو جزء منها يقلل من حجم العمالة كأثر مباشر له ومن هذا يفهم أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر على مستوى التوظيف وهذا الأثر إيجابي وذلك في حالة إنشاء فرع أو إنشاء مؤسسة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي فيتطلب ذلك حلق مناصب شغل جديدة، وهناك العديد من العوامل التي تتحكم في أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة ككل ففي ما يخص استعمال تقنيات الإنتاج (اختيار التكنولوجيا) واذا تم تبني تكنولوجيا متصفة بكثافة العمل فهذه التكنولوجيا تمكن من تشغيل اليد العاملة العاطلة عن العمل، وهذا محالف لتبني في تشغيل اليد العاملة أما فيما يتعلق بعامل تركيبة المنتج فهناك فرق واضح خيار الصناعات الموجهة للتصدير والصناعات المنشأة لإحلال الواردات فلقد تبين أن الصناعات الموجهة للتصدير هي التي تقضي على البطالة عن طريق خلقها للعديد من فرص العمل وهذا عكس الصناعات المنشاة أو النوع الثاني.[1]

ب- الآثار الغير المباشرة للشركات متعددة الجنسيات:

يمكن حصر الآثار غير المباشرة في أمر أساسي وهو :توفير وخلق فرص العمل والوظائف بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق الروابط مع مؤسسات متواجدة سواء في الدولة الأم أو في الدولة المضيفة، وهذه الروابط تتمثل في روابط خلفية وأخرى أمامية:

[1] طالم علي، مرجع سابق، ص207.

أولا: الروابط الخلفية:

شراء مواد خام وأجزاء ومكونات وخدمات من المتعاقدين من الباطن ومن الموردين الخارجين، يعتبر من القنوات الرئيسية التي تمكن الشركات المتعددة الجنسيات من المساهمة في خلق العمالة.

وقد زاد هذا الأثر وذلك خلال السنوات الأخيرة بعد الاتجاه نحو تقسيم أعمق للعمل وخفض درجة التكامل العمودي التي تحدث داخل الشركات الكبرى.[1]

ثانيا: الروابط الأمامية:

كالروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات وموزعي إنتاجها فلها خلق مناصب عمل أو المساهمة في ذلك لكن ليس بنفس حجم الروابط الخلفية، كما نضيف أن الشركات المتعددة الجنسيات وعند قيامها بعملية الاستثمار من اجل التصدير في الدول المضيفة وتوجهها نحو ذلك فهي تقوم بإنتاج طلب لليد العاملة بغية القيام أو الممارسة العملية الإنتاجية، فتنجح هذه العملية ويكون هناك زيادة في حجم التشغيل إذا كانت لهذه الشركات تحكم بنسبة هامة في السوق الدولي لما تنتجه في الدول المضيفة، وعليه يترتب ضمان استمرار العملية الانتاجية وانتشارها وتوسعها وزيادة اليد العاملة كما تستفيد الدول المضيفة من الضرائب التي تتحصل عليها من الشركات الأجنبية المستثمرة فيها وتوجه بدورها هذه الضرائب في التوسع في التشغيل في المرافق العامة وتزيد من استثمارها الداخلي في البنية التحتية وإقامة وحدات إنتاجية ووحدات خدمات وهذا ما يزيد من نسبة التشغيل، ان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على التشغيل ومستوياته في صناعات معينة ويختلف في ذلك، ففي اقتصاد معين يكون تشغيل كلي ولا يحتوي على شركات تنافس للمستثمر الأجنبي، فالاستثمار يزيد في الأجور ويستقطب العاملين من الصناعة ومن الصناعات

[1] طالم علي، مرجع سابق، ص208.

الأخرى والمختلفة، ومن المعلوم أن زيادة الأجور ينتج عنها بطبيعة الحال رفع في القدرة الشرائية وتحسين في مستوى المعيشة.[1]

ثانيا: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

تمارس الشركات المتعددة الجنسيات دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال آليات عملها التي تؤدي فيما تؤديه إلى التأثيرات التالية:

- **تأكيد العالمية:** أي عولمة الاقتصاد والدفع نحو توحيد أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال والتكنولوجيا على مستوى العالم.

- **التأثير على النظام النقدي الدولي:** من خلال الأصول السائل (ذهب واحتياجات دولية أخرى) التي تملكها تلك الشركات والتي تبلغ حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها.

- **التأثير على التجارة العالمية:** تستحوذ هذه الشركات على 40% من حجم التجارة الدولي و80% من مبيعات العالم، وهذا يعكس مدى التأثير الذي تمارسه هذه الشركات في التجارة الدولية.

- **التأثير على وجهات الاستثمار الدولي:** من خلال دورها الذي تقوم به كحامل منتقل لرؤوس الأموال المستثمرة في مناطق العالم المختلفة.

- تكوّن أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي، من خلال عالمية الأسواق، حيث أصبحت أجزاء السلعة الواحدة تنتج في أماكن متفرقة من العالم.

- **التأثير على نقل التكنولوجيا:** نظراً لما تتمتع به من إمكانات وموارد مادية وخبرات بشرية ضخمة تخصصها للبحث العلمي والتطوير الصناعي من أجل الوصول إلى اختراعات جديدة وتوزيعها عبر أنحاء العالم.

[1] نفسه، ص208.

أخيراً واستناداً إلى الدراسات الاقتصادية العالمية فإنه من الثابت وجود مجموعة من المؤشرات الدالة على تعاظم دور الشركات المتعدية الجنسيات والعالمية النشاط أيضاً، في تشكيل وتكوين وأداء الاقتصاد العالمي الجديد أهمها:

1- يشير العدد الذي نشرته مجلة فورشن في تموز 1995 عن أكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسيات في العالم أن إجمالي إيراداتها تصل إلى حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتستحوذ الشركات المتعدية الجنسيات في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية.[1]

ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم ولذلك تلعب دوراً مؤثراً في التمويل الدولي.

2- إن حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعدية الجنسيات وهو يوضح مركزها في التسويق الدولي[2] وإن إنتاج أكبر 600 شركة متعدية الجنسيات وحدها يتراوح ما بين 25% - 20% من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالمياً.

3- كذلك تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعدية الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها.

ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

4- يضاف إلى ذلك الدور القائد الذي تلعبه الشركات متعدية الجنسيات في الثورة التكنولوجية، فهي مسؤولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات الالكترونية الذي يرجع معظمها لجهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات.

ولعل من الواضح أن هذه المؤشرات وغيرها توضح تماماً الدور المتعاظم للشركات متعدية الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

---

[1] اسماعيل جبري عبد اله، الكوكبة، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصري للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1995، ص12-14.

[2] سميحة فوزي: النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي ، مجلة البحوث والدراسات العربية، عدد 22 ، معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة، 1994، ص45.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل إبراز أهم الاستراتيجيات التي تعمد إليها الشركات المتعددة الجنسيات في طريق نموها وغزوها للسوق العالمة وكذا استراتيجياتها داخل الولايات المتحدة الامريكية، وذلك من خلال إبراز الاستراتيجية السياسية وكذا الاقتصادية، حيث وضحنا طبيعة النظام السياسي الأمريكي الذي يسمح بنشاط الشركات متعددة الجنسيات وفق مبدأ دعه يعمل دعه يمر، وكذا تقاطع المصالح بينها وبين صانع القرار الأمريكي، في حين أبرزنا أهمية الشركات متعددة الجنسيات في تمويل الحملات الانتخابية الامريكية ومساهمتها في امتصاص البطالة ورفع الناتج المحلي للاقتصاد الامريكي.

الخاتمة

الخاتمة:

إن التغيرات التي عرضها الاقتصاد الدولي في أواخر القرن الثامن عشر (18) إلى غاية يومنا هذا ولدت وضعا اقتصاديا دوليا لا يمكن التحكم فيه، واحدى أوجه هذه الشركات المتعددة الجنسيات والشركات العابرة للقارات، الشركات الاحتكارية باختلاف تسميتها تشكل هذه المؤسسات العلاقة إحدى المحركات الأساسية للاقتصاد الدولي لما تلعبه من دور يومي في توجيه القوى الانتاجية.

إن الحديث عن هذه الشركات حديث متعب ويخضع لوجهات نظر متعددة لأطراف والجوانب، فالنظر اليها من منطلق أننا من دول العالم الثالث يعطينا انطباعا بأنها مجرد استثمار خلف الاستعمار العسكري لدول العالم الثالث، بلبس البراءة باستراتيجيات وأهداف ووسائل غيرها المستعملة من الاستعمار القديم، ومن وجهة نظر العالم الغربي فهي رمز لقوة الاستقرار الاقتصادي والرفاه ووسيلة للتنمية والثروة والحفاظ على قوة الدولة في المحافل الدولية.

ومهما تباينت الآراء حول الشركات المتعددة الجنسيات فإنه يبدو من خلال المرحلة الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية ووضعية الانسداد الاقتصادي التي تعيشها الدول، لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها بل ينبغي التفكير في سياسات وطرق للتعامل والتعايش معها نظرا لمكانتها وبالتالي تحكمها في هذه العلاقات وسيطرتها على منابع القوة والسلطة.

وعليه يمكننا الخروج بالنتائج التالية من خلال ما تم التطرق إليه في التراث النظري لدراستنا الحالية:

- للشركات المتعددة الجنسيات تأثير فعال في رسم السياسات الخارجية للدول خاصة الولايات المتحدة الامريكية.
- تعتبر الشركات متعددة الجنسيات كيانات اقتصادية عملاقة لا يستهان بها، ذات امتداد تاريخي حافل بالتطورات، لها أنماط عديدة ومتنوعة، كما تتمتع بإدارة وهيكل تنظيمي متعدد حسب طبيعة الشركة.

- تعتبر السياسات الخارجية مجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص للدولة لتسيير علاقاتها مع دول أخرى أو أطراف دولية أخرى.
- تساهم الشركات المتعددة الجنسيات بشكل كبير في تمويل الحملات الانتخابية الامريكية للجمهوريين والديمقراطيين.
- لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة، ما ساهم في رفع الناتج المحلي للاقتصاد الأمريكي.

وأخيرا، فإن الشركات متعددة الجنسيات رغم ما لها من تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، إلا أنها وعلى الرغم من المفترض فيها من إسهام في البلاد النامية، فإنها قد تشكل خطرا في الكثير من الاحيان، بسبب تهديدها للصناعات المحلية، بل وإن ما تقوم به لا يعتبر في الكثير من الأحيان تنمية فعلية، إذ حسبها نقل التكنولوجيات دون تمكين الدول المضيفة من مفاتيحها، وبناء المشروعات مع الإبقاء على تبعية الدول المضيفة لها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب العربية:

1. ابراهيم سعد الدين وآخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، تشرين الأول، 1985.
2. أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
3. اسماعيل جبري عبد الله، الكوكبة، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصري للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1995.
4. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، ط1، 1982.
5. اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، جامعة الكويت، 1971.
6. إيمانويل تود، ما بعد الامبراطورية، دراسة في تفكك النظام الأمريكي، تر: محمد زكرياء، عمان، 2003، دار الساقي، ط1.
7. بوب وودور، القادة، تر: ليلى حماد، الأردن، الدار العالمية للطباعة، 1994.
8. جوزيف ناي، المعلوماتية الأمريكية، موارد قوة المستقبل، تر: مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، العدد المزدوج (6-7)، 1996.
9. جوزيف ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية و التاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، الطبعة الأولى. الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة ، 1997.
10. حسن سيد أحمد اسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978.
11. خالد المصري، محاضرات في السياسة الخارجية، الأكاديمية السورية الدولية.
12. دريد محمود علي. شركات متعددة الجنسيات، ألية التكوين وأساليب النشاط، منشورات الحلبي الحقوقية .2009.
13. دريد محمود علي ، شركات متعددة الجنسيات ـ ألية التكوين وأساليب النشاط ، منشورات الحلبي الحقوقية،2009.

14. دريد محمود علي، النظام القانوني ،الشركات المتعددة الجنسيات، دار الأمارة للنشر والتوزيع،ط،2008.

15. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية ، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ط3.

16. عبد السلام اقحف. نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية. مرجع سابق.

17. علي السلمي، السلكية في التطبيق الاداري، دار المعارف في مصر، القاهرة، 1971.

18. فليح حسن خلق. التمويل الدولي. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.عمان.2004.

19. لويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي ومحمد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك.

20. محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، دراسة العقائد والسياسة الخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أيلول 1982.

21. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، 1997، ط2.

22. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الأولى. دار الأمين للطباعة و النشر والتوزيع، مصر، 2002.

23. محمد السيد، الشركات متعددة الجنسيات وأثارها الاقتصادية السياسية. الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر،2000.

24. محمود خلف. مدخل الى عالم العلاقات الدولية ، دار زهران عمان، 1997.

25. مصطفى سلامة حسين، التنظيم الدولي للشركات المتعددة الجنسيات كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، دار النهضة العربية، 1982.

الكتب الأجنبية:

26. Andrew M. Scott. «the Functioning of International Political System,» New York: The Macmillan Co. 1967.

27. C.michalet.la seduction des nations ou comment attirer les invessentissents-ed economica.paris.1999.

28. Fredericque-sachwald.les determinants de la multinats de la mulitnitonalisation economie mondial.cahiers francais n269.

29. Joseph Frankel, The Making Of Foreign Policy , London : Oxford University Press,1963.

30. Josettte peyrard.gestion finqnciere intenationqle.5e ed.vuibert.parise.1992.

31. Michael Lind, The Next American Nation, The Free press, New – York, 2000.
32. Parke Rintrouduction in comparative international accounting.financila times. Prentice Hall London.2000.
33. R. C. Snyder,United States Secutity Interests .The Pacify.Basin.James Morley.ED.Newyork.The Academy of Political Science..1986.

المذكرات والأطروحات:

34. مصطفى صايج، السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000 – 2008، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية. جامعة الجزائر 2007،2006.
35. علي محمد بنمر المزروعي. دور الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التنمية الاقتصادية في العالم النامي مع الاشارة الى دولة الامارات العربية المتحدة. رسالة ماجستير في الاقتصاد. كلية التجارة. جامعة عين شمس.

المجلات العلمية:

36. التحول في دول الدولة واعادة اكتشاف الحكومة .مجلة اقتصادية العربية.العدد24.جوان 2002.
37. حميد الجميلي، الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الانتاج الدولي ،مجلة اخبار النفط والصناعة، العدد(4–1) أبوظبي، 2004.
38. سميحة فوزي: النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي ، مجلة البحوث والدراسات العربية، عدد 22 ، معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة، 1994.
39. طالم علي، الاستثمارات الاجنبية المباشرة لإنشاء فرص عمل بالدول المضيفة، مجلة المعيار، العدد 18، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017.
40. مازن الرمضاني، في التخطيط السياسي الخارجي، دارسة نظرية، مجلة الحقوقي، بغداد، العددان الأول والثاني 1978.
41. مازن الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 2، عدد 2، 1979.
42. مجلة المستقبل العربي، العدد 18، نسان 1993، اقتباس من كتاب منصف السليمي، م ص.
43. المنور اوسرير وعلى النذير .حوافز الاستثمار الخاص المباشر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد02. جامعة الشلف بدون تاريه.

مواقع الانترنت:

44. نجيب الغضبان، أثر المال على الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية، موقع الجزيرة، مقال منشور بتاريخ: 2008/2/4، تمت زيارته يوم: 2021/06/10، 23:09.

https://political-encyclopedia.org/dictionary, 25-05-2021, 23:33. .45

الفهرس

فهرس المحتويات

اهداء .....

شكر.....

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: الشركات المتعددة الجنسيات.....6

تمهيد:.....7

المبحث الأول: ماهية ومفهوم الشركات متعددة الجنسيات:.....8

المطلب الاول: تعريف الشركات متعدة الجنسيات:.....8

المطلب الثاني: نشأة الشركات متعددة الجنسيات:.....8

المبحث الثاني: أنماط وخصائص الشركات المتعددة الجنسيات:..... 10

المطلب الأول: أنماط الشركات متعددة الجنسيات:..... 10

المطلب الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات: 12

المبحث الثالث: استراتيجيات والنظريات المفسرة لنشأة الشركات المتعددة الجنسيات:..... 17

المطلب الأول: استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر: 17

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لنشأة الشركات المتعددة الجنسيات: 19

خلاصة الفصل:..... 24

الفصل الثاني: السياسة الخارجية..... 25

تمهيد:..... 26

المبحث الاول: ماهية ومفهومك السياسة الخارجية:..... 27

المطلب الاول: تعريف السياسة الخارجية:..... 27

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية:..... 30

المبحث الثاني: الفواعل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية:..... 37

المطلب الأول: العوامل الداخلية: 37
المطلب الثاني: العوامل الخارجية: 40
المبحث الثالث: مراحل صنع السياسة الخارجية الأمريكية: 43
المطلب الأول: الموقف (الحافز) وإدراك صانع القرار للحافز: 43
المطلب الثاني: تحديد المشكلة (تحديد الهدف) ومرحلة تفسير المعلومات: 45
المطلب الثالث: مرحلة البحث عن البدائل واتخاذ القرار ومرحلة تنفيذ القرار: 46
خلاصة الفصل: 48
الفصل الثالث: استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات..... 49
تمهيد: 50
المبحث الأول: الاستراتيجية السياسية: 51
المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الأمريكي المبني على الحرية:..... 51
المطلب الثاني: تقاطع المصالح بين الشركات المتعددة الجنسيات وصانع القرار الأمريكي: 53
المبحث الثاني: الاستراتيجية الاقتصادية:..... 57
المطلب الأول: دور الشركات المتعددة الجنسيات في تمويل الحملات الانتخابية للمترشحين الجمهوريين والديمقراطيين: 57
المطلب الثاني: دور الشركات المتعددة الجنسيات في خدمة الولايات المتحدة الأمريكية: 61
خلاصة الفصل: 66
الخاتمة: 68
قائمة المصادر والمراجع:..... 71

الملخص:

تعد الشركات متعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبيرا عن السيطرة بأنواعها، لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم ، وتنوع نشاطاتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات والمال والمصارف الدولية، بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح، وسعيها لتحويل العالم إلى ساحة اقتصادية واحدة بغية بسط نفوذها، وإحكام سيطرتها على قطاعات الأعمال في العالم خاصة مجال البترول، مستفيدة من منجزات التقدم العلمي والتقني الأمر الذي أدى لتراجع دور الدولة أمام هذه الشركات.

وقد تمثلت أهمية دراستنا في البحث الدقيق لشركات المتعددة الجنسيات كقطب اقتصادي عالمي وتأثيرها على رسم السياسات الخارجية للدول، خاصة أمريكا كأنموذج لدراستنا الحالية، والتوصل إلى بيان مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في سرعة هيكلة الاقتصاد العالمي الشامل.

ومن أم ما استنتجناه مايلي:

- للشركات المتعددة الجنسيات تأثير فعال في رسم السياسات الخارجية للدول خاصة الولايات المتحدة الامريكية.
- تساهم الشركات المتعددة الجنسيات بشكل كبير في تمويل الحملات الانتخابية الامريكية للجمهوريين والديمقراطيين.
- لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة، ما ساهم في رفع الناتج المحلي للاقتصاد الأمريكي.

Summary:

Multinational companies are one of the most expressive patterns of control of all kinds, because of their enormous material and human capabilities that extend to various countries of the world, and the diversification of their activities to include the sectors of production, trade, services, finance and international banks, in order to distribute risks and diversify sources of profit, and its endeavor to transform the world into a single economic arena In order to extend its influence and tighten its control over the business sectors in the world, especially the petroleum field, benefiting from the achievements of scientific and technical progress, which led to a decline in the role of the state in front of these companies.

The importance of our study was represented in the careful research of multinational companies as a global economic pole and their impact on drawing up the foreign policies of countries, especially America as a model for our current study, and arriving at a statement of the contribution of multinational companies to the rapid restructuring of the global economy.

And from what we concluded the following:

-Multinational companies have an effective influence in shaping the foreign policies of countries, especially the United States of America.

Multinational corporations contribute significantly to the financing of US election campaigns for Republicans and Democrats.

- Multinational companies played an important role in providing jobs and absorbing unemployment, which contributed to raising the domestic product of the American economy.

تم بحمد الله